E/2018/41
E/ESCWA/30/18/Report

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقرير الدورة الثلاثين

25-28 حزيران/يونيو 2018

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية: 2018

الملحق رقم 21

الأمم المتحدة

E/2018/41
E/ESCWA/30/18/Report

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقرير الدورة الثلاثين

25-28 حزيران/يونيو 2018

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية: 2018

الملحق رقم 21

الأمم المتحدة
بيروت، 2018

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

E/2018/41

E/ESCWA/30/18/Report

ISSN: 1011-7024

18-00274

منشورات الأمم المتحدة

موجز

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الثلاثين عملاً بقراريها 158 (د-14) المؤرخ 5 نيسان/أبريل 1987 بشأن عقد دورات اللجنة كل سنتين، و196 (د-17) المؤرخ 31 أيار/مايو 1994 بشأن تواتر دورات اللجنة، وذلك في بيروت في الفترة من 25 إلى 28 حزيران/يونيو 2018.

وتوزّعت اجتماعات الدورة على مرحلتين، المرحلة الأولى على مستوى كبار المسؤولين والثانية على المستوى الوزاري. وفي اجتماعات كبار المسؤولين نظرت اللجنة في طلبات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و/أو في وكالاتها المتخصصة، التي ليست أعضاء في الإسكوا، للاشتراك بصفة مراقب في الدورة الثلاثين للجنة. وبحثت في عدد من التطورات العالمية والإقليمية ذات الأولوية في المنطقة العربية ولا سيما نتائج مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2018-2017، والاتجاهات الكبرى في قطاع النقل، كما ناقشت موضوع دعم الشعب الفلسطيني.

ونظرت اللجنة في المرحلة الأولى أيضاً في عدد من أعمال اللجنة وهيئاتها الفرعية ولا سيما نتائج المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2018، والربط بين مسارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومسار التنمية المستدامة، ومقترح إنشاء المركز العربي لسياسات تغيّر المناخ، وأنشطة مركز الإسكوا للتكنولوجيا. وفي قضايا الإدارة، تناولت اللجنة أداء البرنامج لفترة السنتين 2017-2016، وبرنامج التعاون الفني والخدمات الاستشارية الإقليمية والوضع المالي للجنة، والتعديلات المقترحة على الإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل لفترة السنتين 2019-2018. واطّلعت اللجنة على عرضٍ عن الرؤية الجديدة للإصلاح في الأمم المتحدة.

أما على المستوى الوزاري، فعُقدت ثلاث حلقات نقاش تناولت موضوع التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية وهو الموضوع الرئيسي للدورة الثلاثين. وتمحورت حلقات النقاش حول دمج التكنولوجيا والابتكار في خطط التنمية الوطنية؛ ودور التكنولوجيا في مواجهة تحديات المنطقة العربية؛ والتكنولوجيات الرائدة: الفرص والتحديات والخطط للمستقبل.

واعتمدت اللجنة في ختام دورتها توافق بيروت حول التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية، ومجموعة من القرارات لرفعها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها أو للإحاطة علماً بها. ويتضمن هذا التقرير القرارات التي اتخذتها اللجنة، وعرضاً موجزاً لأهم النقاط التي أثيرت أثناء المناقشات حول بنود جدول الأعمال الموضوعية والإجرائية.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	1-2	4
الفصل الأول- القضايا المرفوعة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها والإحاطة علماً بها	**3**	**5**
الفصل الثاني- موضوع الدورة: التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية	**4-35**	**21**
ألف- دمج التكنولوجيا والابتكار في خطط التنمية الوطنية	5-12	21
باء- دور التكنولوجيا في مواجهة تحديات المنطقة العربية	13-20	23
جيم- التكنولوجيات الرائدة: الفرص والتحديات والخطط للمستقبل.....	21-31	25
دال- على هامش الدورة	32-35	28
الفصل الثالث- تطورات عالمية وإقليمية	**36-57**	**28**
ألف- مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2017-2018	37-44	29
باء- الاتجاهات الكبرى التي يشهدها قطاع النقل وتأثيرها على المنطقة العربية.....	45-52	30
جيم- دعم الشعب الفلسطيني: تداعيات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته.....	53-57	32
الفصل الرابع- أعمال اللجنة والهيئات الفرعية	**58-88**	**33**
ألف- نتائج المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2018	59-63	33
باء- الربط بين مسارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومسار التنمية المستدامة	64-68	34
جيم- مقترح إنشاء المركز العربي لسياسات تغيّر المناخ.....	69-74	35
دال- أنشطة مركز الإسكوا للتكنولوجيا خلال الفترة 2016-2017	75-78	36
هاء- تنفيذ إعلان الدوحة والقرارات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها التاسعة والعشرين	79-84	37
واو- تقارير اللجنة التنفيذية.....	85-86	38
زاي- تقارير الهيئات الفرعية للجنة عن دوراتها	87-88	39

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
الفصل الخامس- قضايا الإدارة	**89-103**	**39**
ألف- أداء البرنامج لفترة السنتين 2016-2017	89-91	39
باء- التعاون الفني والخدمات الاستشارية الإقليمية	92-94	40
جيم- الوضع المالي للجنة	95-97	41
دال- التعديلات المقترحة على الإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل لفترة السنتين 2018-2019	98-100	41
هاء- الرؤية الجديدة للإصلاح في الأمم المتحدة	101-103	42
الفصل السادس- اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثلاثين	**104-105**	**42**
الفصل السابع- مسائل إجرائية وتنظيمية	**106-123**	**43**
ألف- المكان وموعد الانعقاد	106	43
باء- النظر في طلبات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و/أو في وكالاتها المتخصصة، التي ليست أعضاء في الإسكوا، للاشتراك بصفة مراقب في الدورة الثلاثين للجنة	107-108	43
جيم- الافتتاح	109-116	43
دال- الحضور	117	46
هاء- انتخاب أعضاء المكتب	118-119	46
واو- جدول الأعمال	120-121	46
زاي- مكان وموعد انعقاد الدورة الحادية والثلاثين للجنة	122	48
حاء- ما يستجد من أعمال	123	48
المرفقات		
المرفق الأول- قائمة المشاركين		49
المرفق الثاني- قائمة الوثائق		57

مقدمـة

1- عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الثلاثين عملاً بأحكام قراريها 158 (د-14) المؤرخ 5 نيسان/أبريل 1987 بشأن عقد دورات اللجنة كل سنتين، و196 (د-17) المؤرخ 31 أيار/مايو 1994 بشأن تواتر دورات اللجنة.

2- ويتضمن هذا التقرير ملخصاً عن أعمال اللجنة في دورتها الثلاثين المنعقدة في بيروت من 25 إلى 28 حزيران/يونيو 2018، في سبع جلسات عامة، أربع منها لاجتماعات كبار المسؤولين وثلاث وزارية تخللتها ثلاث حلقات حوار. وعُقد خلال الدورة اجتماعان مغلقان للجنة الصياغة للنظر في التوصيات.

الفصل الأول
القضايا المرفوعة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها والإحاطة علماً بها

3- اعتمدت اللجنة، في جلستها العامة السابعة المنعقدة في 28 حزيران/يونيو 2018، مجموعة من القرارات لرفعها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها والإحاطة علماً بها.

توافق بيروت حول التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية

التكنولوجيا والابتكار للعمل اللائق وتمكين الشباب

1- نحن، ممثلي الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، المجتمعون في بيروت في الفترة من 25 إلى 28 حزيران/يونيو 2018 في الدورة الثلاثين للجنة، نؤكد من جديد التزامنا بوضع التكنولوجيا والابتكار في قلب مسار التنمية الشاملة والمستدامة في المنطقة العربية.

2- نشير إلى قرار الجمعية العامة 72/167 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2017 بشأن الحق في التنمية، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة[1]، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[2]، واتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ[3]، والوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات[4]، وفي صميم هذه الصكوك تقع التكنولوجيا والابتكار.

3- ونذكّر باعتماد الاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتكنولوجي والابتكار[5]، التي تشدد على أهمية تضافر الجهود الإقليمية في مجال التكنولوجيا والابتكار، تلبيةً لاحتياجات المنطقة الإنمائية. ونذكر أيضاً بإعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030[6]، الذي اعتمدته الدول الأعضاء في الإسكوا في الدورة التاسعة والعشرين للجنة، ودعت فيه إلى وضع خطة عمل إقليمية لتحقيق الجوانب المتصلة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في المنطقة العربية.

4- نحن على ثقة تامة بأن التكنولوجيا والابتكار هما من الروافع الرئيسية لخطة عام 2030، ومصدر لحلول خلاقة لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة للجميع، محورها الإنسان. ونحن على اقتناع راسخ بضرورة وضع

---

(1) قرار الجمعية العامة 70/1 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015.

(2) قرار الجمعية العامة 69/313 المؤرخ 27 تموز/يوليو 2015.

(3) اعتُمد في 12 كانون الأول/ديسمبر، في المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ. https://unfccc.int/files/meetings/paris_nov_2015/application/pdf/paris_agreement_arabic_.pdf.

(4) قرار الجمعية العامة 70/125 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2015.

(5) اعتُمدت في 29 آذار/مارس 2017 في مؤتمر القمة العربية في البحر الميت، الأردن. http://www.alecso.org/en/2016-04-06-07-56-24.html.

(6) E/ESCWA/29/12/Report، ص 5، الفقرة 14.

التكنولوجيا والابتكار ضمن دعائم التحوّل في خطط التنمية الوطنية، من أجل تعظيم الفوائد وتقليل مخاطر التكنولوجيا المزعزعة، آخذين في الاعتبار ما تمليه الموارد والقدرات والقيود المحلية.

5- نرى من المشجع ما تختزنه التكنولوجيا والابتكار من إمكانات لدعم التنمية المستدامة، ودفع التحوّل الهيكلي لاقتصاداتنا، وتحسين الإنتاجية، وإيجاد فرص العمل اللائق في المنطقة العربية. فالتكنولوجيات الحالية والبازغة في مجالات متنوّعة بين الإنتاجية الصناعية والزراعية، والنقل، والتعليم، والطب، والطاقة النظيفة، والكفاءة في استخدام الطاقة، والمياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي، وتنقية الهواء، وتغيّر المناخ، تعِدُ بحلول ناجعة للكثير من التحديات التي تواجهها بلداننا. والكثير من هذه الحلول يمكن أن يكون محلي المنشأ، فعلينا أن نطور قدراتنا الذاتية على ابتكار الحلول وتكييفها وحماية الإنجازات التكنولوجية.

6- إننا ننظر بقلق شديد إلى المعاناة التي تنشرها الأزمات في أنحاء المنطقة العربية، وما تخلّفه من تداعيات على التنمية البشرية، ووقائع مفجعة؛ نزوح قسري واعتماد على المساعدة بأعداد غير مسبوقة، قاربت 30 مليون من النازحين و60 مليون من المعتمِدين على المساعدة[7]. ونؤكد في هذا المجال على ضرورة عودة النازحين إلى بلادهم إسهاماً منهم في عمليات إعادة الإعمار فيها وتخفيف حدة الأعباء عنهم وعن الدول المضيفة.

7- نسجل أن المنطقة تشهد أعلى معدّلات في العالم لبطالة الشباب والنساء، وصلت إلى 27 في المائة في أوساط الشباب و40 في المائة في أوساط النساء[8]، وأدنى معدّل لمشاركة النساء في القوة العاملة، لا يتجاوز 21 في المائة[9].

8- ونسجل أيضاً أن أقل البلدان نمواً وبعض البلدان المتوسطة الدخل في المنطقة تعاني من فقر متعدد الأبعاد[10]، بمعدّلات مرتفعة تطال 40 في المائة من الأسر، أكثر ما يساهم في ارتفاعها الحرمان من التعليم. ونلاحظ بقلق بالغ أيضاً تزايد حجم القطاع غير النظامي وحصة العمالة الهشة، وعدم التوافق بين المهارات التي يوفرها التعليم وتلك التي تتطلّبها سوق العمل، وتدني مستوى إنتاجية العمل في المنطقة، وانخفاض الاستثمار في البحث والتطوير.

9- ونلاحظ بقلق شديد تزايد التقلبات المناخية وتواتر الأحداث المناخية الشديدة في المنطقة، التي تعاني من موجات حرارة حادة تؤدّي إلى كوارث طبيعية، وكذلك من الفيضانات، والعواصف الرملية والترابية، والتصحّر. وتشهد ثلثا بلدانها ندرةً متزايدة في المياه، فضلاً عن التأثيرات السلبية لارتفاع منسوب سطح البحر.

10- نقرّ بأن التكنولوجيا يمكن أن تؤدّي دوراً محورياً في التصدي للأسباب الجذرية للفقر، وفي تمكين مزيد من الفقراء من الحصول على الخدمات الجيدة، وفي تسهيل تراكم رأس المال البشري، وفي دعم تحويل الاقتصاد وتهيئة فرص العمل اللائق. ونسلّم بأن التكنولوجيات الرائدة، مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء،

---

(7) حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات تعود لأواخر عام 2016 من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

(8) Data from the United Nations Development Programme, *Arab Human Development Report 2016: Youth and the Prospects for Human Development in a Changing Reality* (New York, 2016).

(9) بيانات من البنك الدولي، https://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.CACT.FE.ZS (1 حزيران/يونيو 2018).

(10) E/ESCWA/EDID/2017/2.

والحوسبة السحابية، وسلسلة الكتل (blockchain)، قد تساهم في رفع مستويات التشغيل، ولا سيما تشغيل الشباب، وقد تنتقص منها. ولاحتواء المخاطر وجني القدر الأكبر من الفوائد، لا بد من تهيئة بيئة مؤازرة، ترتكز على فعالية التنظيم، ولا سيما تنظيم الإنترنت باعتباره منفعة عامة، والاستثمار الكافي في رأس المال البشري والبحث والتطوير.

11- ونؤكد أن الإحصاءات والمعلومات الجغرافية المكانية، وعمليات رصد الأرض، وغيرها من مصادر البيانات، والتقنيات الحديثة لمعالجة البيانات، وأدوات تحليل البيانات الضخمة، قد أصبحت ضرورية لتتمكن البلدان من تنفيذ سياسات التنمية المستدامة ورصدها وتقييمها بكفاءة.

12- ونؤكد أيضاً أن المساواة بين الجنسين يجب أن تعمَّم في السياسات الوطنية، مع التأكيد على دور التكنولوجيا في مكافحة العنف ضد المرأة، وتمكين المرأة السياسي والاقتصادي. فالمساواة ليست حقاً للمرأة فحسب، بل ضرورة ذات آثار إيجابية على الاقتصاد والمجتمع.

13- وندين الممارسات التي تقيّد وصول التكنولوجيا إلى الفلسطينيين، فتعوق تقديم الخدمات وتبطّئ التنمية، بما في ذلك القيود المفروضة على الواردات التكنولوجية، وعلى استقدام المعدات، مثل معدات الاتصالات والمعدات الطبية، لا سيّما إلى غزة. وندين أيضاً سياسات التمييز الإسرائيلية التي تحول دون وصول التكنولوجيا إلى الجولان السوري المحتل.

14- ونؤكد أن التدابير الاقتصادية الأحادية تزيد من معاناة الشعوب. وعليه، نطالب بتسريع رفع الحصار الأمريكي الأحادي عن جمهورية السودان، الذي يحول دون استفادة المجتمع من المعرفة الإنسانية والتكنولوجيا اللازمة للخدمات الصحية وتشغيل الشباب وتحقيق التنمية الشاملة.

15- نشدد على أن القيود على الوصول للتكنولوجيا التي تتعرض لها بعض الدول العربية تحول دون تحقيق التنمية في هذه الدول. وفي هذا الصدد، نؤكد أيضاً على ضرورة رفع الإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة على الجمهورية العربية السورية.

نُظم تكنولوجية مؤازرة

16- سنسعى إلى وضع سياسات وطنية وإقليمية تدعم تطوير نُظُم تكنولوجية مُكيّفة حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية في البلدان العربية، قادرة على جذب استثمارات القطاع الخاص، وعلى تشجيع الابتكار، ولا سيما تطوير المحتوى التكنولوجي المحلي وريادة الأعمال. وسنضع مقترحات للسياسات التشريعية والمالية لزيادة الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار، وتشجيع رواد الأعمال والمستثمرين على استكشاف فرص الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة عن طريق الحوافز الموجهة.

17- سنعمل على مراجعة النُّظُم الضريبية ونظم الحماية الاجتماعية، واعتماد سياسات مرنة تسهّل تبني التكنولوجيات الجديدة وتوجيهها، وتساعد العاملين وأصحاب الأعمال على التكيّف مع المطالب الجديدة، وتضمن تعميم المكاسب على نطاق واسع.

18- سنتعاون في وضع استراتيجيات إقليمية تسهّل نقل التكنولوجيا، وفي تعزيز التآزر بين مؤسسات البحث العلمي وقطاع الصناعة، لسد النواقص في الإنتاجية الصناعية وبناء القدرة التنافسية، وبالتالي الحد من التبعية في التكنولوجيا.

نُظم تعليم متطورة لفرص عمل لائق

19- سنعمل على تسهيل عملية إدماج خريجي الجامعات والمعاهد والمدارس في سوق العمل، من خلال مواءمة مخرجات التعليم مع الاحتياجات المستقبلية لسوق العمل، وسنسعى إلى توسيع فرص التعليم الجيّد في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، بحيث يصبح متوفراً ومتاحاً وميسوراً، وإلى بناء المهارات الرقمية في التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي. وسنعمل على تحسين التعليم والتدريب المهني وتوسيع آفاقه لتزويد الشباب بالمهارات اللازمة لليوم، وبفرص التعلّم مدى الحياة، فيرضون طموحاتهم الشخصية ويلبّون احتياجات سوق العمل.

20- سنسعى إلى سد الفجوة المستمرة بين الجنسين في تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في جميع أنحاء المنطقة، وزيادة مشاركة المرأة في الاقتصاد الرقمي، ووضع السياسات التي تنظم استخدام التكنولوجيا والابتكار وتنفيذها من منظور المساواة بين الجنسين.

الإدماج الاجتماعي باستخدام التكنولوجيا

21- سنسعى إلى نشر التكنولوجيا المساعدِة لضمان الدمج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة، حسب المعايير المتفق عليها دولياً. وسنعمل على إيصال فوائد التكنولوجيا والابتكار إلى المجتمعات المحلية النائية والفئات المعرضة للمخاطر والمجتمعات التي تعرضت مدنها إلى التدمير بسبب النزاعات والصراعات، في إطار السعي إلى ترسيخ العدالة الاجتماعية.

22- سنعمل على بناء شراكات قوية مع المجتمع المدني لاستخدام التكنولوجيا وتعميمها نحو ترسيخ نهج المشاركة في وضع وتنفيذ السياسات. وسنشجع استخدام التكنولوجيا لتعزيز وزيادة مشاركة الشباب في صنع السياسات العامة، وتعميم الابتكار انطلاقاً من القاعدة ليتسع نطاقها وتشمل جميع القطاعات.

الحوكمة الداعمة

23- سنركز، من خلال استخدام التكنولوجيا، على اعتماد الممارسات الحكومية الذكية، وتحسين الشفافية والمساءلة، وتوسيع الوصول إلى المعلومات، وتوفير البيانات المفتوحة (open data).

24- سنعمل على زيادة الكفاءة في تقديم الخدمات العامة، بما في ذلك خدمات الحكومة الإلكترونية، وعلى اعتماد التكنولوجيات الجديدة لنظم التحليل بهدف زيادة الكفاءة والفعالية في وضع السياسات العامة وتنفيذها، بما في ذلك سياسات الحد من الفقر والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، وصولاً إلى أكثر الفئات تعرّضاً للفقر.

25- سنعمل على توفير الأدوات والشبكات التكنولوجية لتسهيل التفاعل بين الجهات المعنيّة، وتحفيز النقاش العام حول أهداف التنمية المستدامة، ودعم تنفيذها ورصد التقدم المحرز وتحسين المساءلة. وسنركز على استخدام التكنولوجيات الجديدة مثل نظم المعلومات الجغرافية المكانية، وعمليات رصد الأرض، والبيانات الضخمة والإحصاءات، دعماً للاستراتيجيات الإنمائية الإقليمية والوطنية، مع بذل الجهود لتوظيف هذه المصادر للمعلومات واستخدامها بطريقة عالية الجودة ومتسقة، بحيث تكمّل الإحصاءات الرسمية في توجيه وضع السياسات، وتنفيذها، ومتابعتها.

الاستدامة البيئية

26- سنعمل على تتبّع التقدم التكنولوجي وعلى ترسيخه وتشجيعه في القطاعات الناشئة حيث يخطو البحث والتسويق خطوات هامة، ونحرص على استدامة الحلول التكنولوجية وتيسّر كلفتها وملاءمتها لسد النقص في الموارد الطبيعية.

27- سنسهّل استخدام ونقل التكنولوجيا الخاصة بإدارة الموارد الطبيعية، بحيث يمكن تحسين كفاءة استخدام الموارد ولا سيما المياه والطاقة، على نحو يؤدي إلى تحقيق الأمن الغذائي والاستدامة البيئية، معتمدين نهج الترابط بين القطاعات. كما سنسعى إلى التشارك في التكنولوجيات الملائمة والموثوقة والميسورة الكلفة وتعميمها ونقلها.

28- سنعمل على ضمان استفادة كافة الدول الأعضاء إلى أقصى حد من حلول تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ، ونقدم مقترحات للحصول على التمويل من الصناديق العالمية المعنيّة بالمناخ، ونلتمس المساعدة التقنية من الشبكات العالمية والإقليمية من أجل تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، وتحويلها إلى رؤى وخطط عمل.

درء النزاعات والحد من مخاطر الكوارث

29- سنستخدم التكنولوجيا في جمع المعلومات وتقييمها ونشرها، في مجال تغيّر المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، ودرء النزاعات ومواجهة تداعياتها، بما في ذلك أدوات تقديم المساعدة الإنسانية، ونُظُم الإنذار المبكر، تحقيقاً للتعافي والمصالحة وإعادة التأهيل. كما سنعمل على تحسين استخدام التكنولوجيات الجديدة للحد من آثار الكوارث، سواء أكانت من صنع الطبيعة أو الإنسان.

30- سنركز على وضع وتحديث استراتيجيات للأمن السيبراني وأطر للتشريعات السيبرانية ونُظُم لحماية البيانات على المستوى الوطني، صوناً للحقوق والحريات الأساسية، في مواجهة مخاطر الحروب والأعمال الإرهابية والجرائم السيبرانية.

31- سنسعى إلى تحقيق الاستعمال الأمثل للتكنولوجيا في توثيق المعلومات وتحليلها ونشرها بهدف التوعية بالانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي في الأراضي المحتلة وأثر الاحتلال على التنمية.

تمويل التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة

32- سنعمل على تعبئة وزيادة التمويل والاستثمار على مستوى البلدان والمنطقة في مجال التكنولوجيا والابتكار، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، دعماً لأهداف التنمية المستدامة، ونستفيد من خدمات المرافق المالية المتاحة لأقل البلدان العربية نمواً.

33- سنسعى إلى زيادة الاستثمار العام في البحث والتطوير وإلى تحفيز القطاع الخاص على تمويل التكنولوجيا والابتكار، ولا سيما في المجالات التي لها الأثر الأكبر على التنمية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

34- ندعو الدول الصناعية لتنفيذ كافة التزاماتها بشأن تمويل ونقل التكنولوجيا الملائمة للتنمية المستدامة وبناءً على شروط مؤاتية، بما فيها الشروط الميسرة والتفضيلية، وخاصة الالتزامات الواردة في خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا، من أجل دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

نحن نؤكد على العمل المهم الذي تقوم به الأمانة التنفيذية للإسكوا على مسار التعاون والتكامل الإقليمي، ونطلب إليها مواصلة أنشطتها على هذا المسار، بالتركيز على التكنولوجيا والابتكار. كما نطلب إليها مواصلة تقديم المشورة السديدة في مجال التكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية المستدامة، بالتركيز على ما يلي:

(أ) تعزيز الاستجابات الإقليمية المتسقة للتطورات التكنولوجية السريعة، وذلك من خلال دعم وضع القواعد والمعايير، وبناء النُّظُم المؤازرة بالاستناد إلى خطة عام 2030، والتركيز على أكثر شرائح المجتمع تعرضاً للمخاطر؛

(ب) وضع السياسات على أساس الأدلة من أجل تحقيق التحوّلات الهيكلية باستخدام التكنولوجيا لتحسين الإنتاجية والاستدامة، على نحو يسهم في معالجة الأسباب الجذرية للفقر المتعدد الأبعاد، ودفع التكامل الاقتصادي والاجتماعي، وإيجاد فرص عمل لائق؛ والبحث في أثر التكنولوجيا والابتكار على توليد فرص العمل في القطاعات المختلفة؛

(ج) زيادة الوعي بتكنولوجيات دمج الشباب والنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات مختلفة منها التعليم والعمل والحصول على الخدمات العامة، وإعداد مواد إعلامية عن دور التكنولوجيا في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات في المنطقة العربية؛

(د) تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في نقل التكنولوجيا وتكييفها من خلال التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب، وبناء قدرات الدول الأعضاء على الوصول إلى الموارد المالية؛

(هـ) تنسيق صنع السياسات والخطط الإقليمية حول حوكمة الإنترنت، ودعم المنظور الإقليمي العربي على الساحة الدولية، وتقديم الدعم في بحث المواقف التفاوضية وتحديدها بشأن القضايا الخلافية في حوكمة الإنترنت؛

(و) تقديم الدعم في ملء الفراغ التشريعي والتنظيمي بشأن قضايا التكنولوجيات الرائدة من خلال البحوث الموجهة نحو السياسات؛

(ز) بناء الشراكات المتعددة الأطراف في مجال التكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك عقد المنتدى العربي رفيع المستوى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات والمنتدى العربي لحوكمة الإنترنت؛

(ح) دعم الدول الأعضاء في اعتماد التكنولوجيات الخضراء البازغة للتصدي للتحديات الإقليمية، الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛

(ط) دعم التشبيك واستحداث منصة تشاركية للتعاون بين الدول العربية في مجال التكنولوجيات الرائدة.

من بيروت، نعيد تأكيد التزامنا بالعمل معاً على استثمار قوة التكنولوجيا والابتكار لبناء مستقبل يحقق تطلّعات الجميع في المنطقة العربية إلى السلام والرخاء والعدل.

الجلسة العامة السابعة
28 حزيران/يونيو 2018

329 (د-30) إنشاء المركز العربي لسياسات تغيّر المناخ في المنطقة العربية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى اتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ[1] وخطة التنمية المستدامة لعام 2030[2]، مدركةً جسامة متطلبات تنفيذ الالتزامات ومتابعتها على الدول العربية، إزاء التحديات الماثلة بفعل تغيّر المناخ على مسار التنمية المستدامة،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها 305 (د-27) المؤرخ 10 أيار/مايو 2012 بشأن التنمية المستدامة في المنطقة ومتابعة مقررات مؤتمر ريو+20 وتنفيذها، وفيه تطلب إلى الأمانة التنفيذية أن تواصل التنسيق والتعاون مع الحكومات العربية ومنظمات الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ولجانها المتخصصة لاتخاذ التدابير في سبيل تحقيق التنمية المستدامة وبالأخص دعم قطاعات الطاقة والمياه والبيئة بما فيها مواضيع تغيّر المناخ،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها 281 (د-25) المؤرخ 29 أيار/مايو 2008 بشأن التصدي لقضايا تغيّر المناخ في المنطقة العربية، وفيه تطلب إلى الأمانة التنفيذية أن تعد تقييماً لآثار تغيّر المناخ على مقوّمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة؛ كما تطلب اتخاذ التدابير اللازمة لرفع مستوى الوعي فيما يتعلق بتدابير التكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره،

(1) اعتُمد في 12 كانون الأول/ديسمبر 2015، في المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ. https://unfccc.int/files/meetings/paris_nov_2015/application/pdf/paris_agreement_arabic_.pdf.

(2) قرار الجمعية العامة 70/1 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015.

وإذ تثني على النجاح في تنفيذ المرحلة الأولى من المبادرة الإقليمية المشتركة ما بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لتقييم أثر تغيّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية (ريكار) بتمويل من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، وفي إصدار التقرير الأول لتقييم تغيّر المناخ في المنطقة العربية في أيلول/سبتمبر 2017[3]، الذي أشار إلى أن المنطقة العربية ستشهد ارتفاعات جسيمة في درجات الحرارة بحلول نهاية هذا القرن، تعرّض للمخاطر القطاعات التي تعتمد على المياه ولا سيما في بلدان المنطقة الأقل نمواً،

وإذ ترحّب بأنشطة التدريب التي نفذتها الإسكوا لبناء قدرات الدول العربية في الاستفادة من "قاعدة المعرفة الإقليمية"[4] لإعداد سياسات وخطط ومشاريع متعلقة بتغيّر المناخ، بما في ذلك ورشات العمل الإقليمية العشر لتنمية قدرات المفاوضين العرب في مجال تغيّر المناخ،

وإذ تأخذ علماً بالتقدير الذي أبداه المجلس الوزاري العربي للمياه، ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، ومجلس الوزراء العرب المعنيين بالأرصاد الجوية والمناخ للعمل في إطار مبادرة ريكار ولورشات العمل لدعم المفاوضين العرب في مجال تغيّر المناخ،

وإذ تضع في الحسبان حاجات الدول العربية إلى توفير المعلومات العلمية الوافية ووسائل التنفيذ، والتكنولوجيا الملائمة والتمويل الكافي، لتكون على استعداد لمفاوضات تغيّر المناخ والإبلاغ عن مساهماتها المحددة وطنياً، التي تتناول التكيّف مع آثار تغيّر المناخ والتخفيف منها،

وإدراكاً منها لضرورة إنشاء آليات مؤسسية في المنطقة العربية، على غرار مناطق أخرى، تساعد في بناء قدرة الدول العربية ومنظماتها الحكومية على دمج القضايا المتصلة بالمناخ في السياسات والبرامج الإنمائية الوطنية والإقليمية،

وإذ تستذكر التوصية الصادرة عن اللجنة التنفيذية للإسكوا في اجتماعها الرابع، الذي عقد من 13 إلى 14 كانون الأول/ديسمبر 2017، بالموافقة على اقتراح إنشاء مركز عربي لسياسات تغيّر المناخ، يركز على بناء القدرات العربية وإعداد الدراسات، خاصةً في مجال مفاوضات تغيّر المناخ[5]،

1- **ترحب** بإنشاء المركز العربي لسياسات تغيّر المناخ، بموارد من خارج الميزانية العادية للأمم المتحدة، لدعم الدول الأعضاء من خلال:

(أ) تقديم المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية للدول العربية؛

(ب) بناء قدرات الدول العربية والجهات المعنية الإقليمية لتعزيز الأطر المؤسسية وإعداد البرامج والسياسات؛

---

(3) E/ESCWA/SDPD/2017/RICCAR/Report.

(4) www.riccar.org.

(5) E/ESCWA/2017/EC.4/9/Report.

(ج) دعم المنتديات الإقليمية المعنية بتنسيق المواقف وبناء التوافقات الإقليمية؛

(د) الاستجابة المتكاملة للتحديات المتصلة بالمناخ التي تؤثر على أمن المياه والطاقة والغذاء؛

(هـ) الوصول إلى المنتجات المعرفية والبيانات والمعلومات الإقليمية باستخدام "قاعدة المعرفة الإقليمية"؛

2- **توصي** بالتوسع في بناء القدرات على مختلف المستويات الفنية عبر عقد ورشات عمل إقليمية ووطنية بشأن النماذج والوسائل والأدوات المالية التي تدعم المفاوضات المتعلقة بتغيّر المناخ، وعمليات التقييم، والحصول على التمويل ونقل التكنولوجيا، وتقديم تحديثات منتظمة بشأن التطورات في مجال تغيّر المناخ للمفاوضين والجهات الفاعلة في مجالات التكيّف وتخفيف الأثر، مع التأكيد على مبدأ الشراكة في التنفيذ مع المنظمات المعنية؛

3- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية أن تتخذ، بالتنسيق مع جامعة الدول العربية، التدابير اللازمة لضمان التنفيذ الفعّال لأنشطة المرحلة الثانية من مبادرة ريكار، وذلك بالتعاون مع المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة، وضمان الاطلاع على الجوانب المتعددة الأبعاد لتغيّر المناخ في مجالات المياه والطاقة والأمن الغذائي، والتنمية المستدامة، وكذلك تقديم الدعم إلى المنتدى العربي للتوقعات المناخية، وتعزيز الشراكة مع المنظمات المعنية؛

4- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى اللجنة في دورتها الحادية والثلاثين.

الجلسة العامة السابعة
28 حزيران/يونيو 2018

330 (د-30) دعم الشعب الفلسطيني

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة 67/19 المؤرخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 بشأن مركز فلسطين في الأمم المتحدة، و70/141 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2015 بشأن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، ودإ10/19 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2017 بشأن وضع القدس، ودإ10/20 المؤرخ 18 حزيران/يونيو 2018 بشأن حماية السكان المدنيين الفلسطينيين،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار مجلس الأمن 2334 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2016 والذي يدين جميع التدابير الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي وطابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس الشرقية، ويكرر مطالبته إسرائيل بأن توقف فوراً وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تحترم جميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد احتراماً كاملاً،

وإذ تشير كذلك إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2017/30 المؤرخ 25 تموز/يوليو 2017 حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل،

وإذ تذكّر بقراراتها، 307 (د-27) المؤرخ 10 أيار/مايو 2012، و316 (د-28) المؤرخ 18 أيلول/سبتمبر 2014 و326 (د-29) المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 2016، وفيها تؤكد على التمسك بالحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف، ودعم جهود الشعب الفلسطيني ومؤسساته لنيل هذه الحقوق على أساس قرارات الأمم المتحدة، وتطلب تكثيف الجهود لزيادة الوعي بحقوق الشعب الفلسطيني والانتهاكات التي يتعرض لها والعمل على حساب الأثر التراكمي والشامل للاحتلال الإسرائيلي، والسعي إلى إنشاء وحدة خاصة، ضمن الأمانة التنفيذية للإسكوا، تُعنى بالقضايا المتعلقة بفلسطين وشعبها،

وإذ تحيط علماً بالتقرير الذي قدمّته الأمانة التنفيذية للدورة الوزارية الثلاثين تحت بند دعم الشعب الفلسطيني: تداعيات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته[1]،

وإذ تحيط علماً أيضاً بمذكرة الأمين العام للأمم المتحدة التي أعدّتها الإسكوا في عامي 2017 و2018 حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل[2]، التي تشير إلى التدهور المستمر في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لاستمرار سياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي التي تنتهك القانون الدولي،

1- **تؤكد** على وحدة الشعب الفلسطيني أينما تواجدوا وفي مواجهة المعاناة المشتركة من جراء السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تسعى إلى تفتيت هذا الشعب؛

2- **تدين بأشد العبارات** الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة، وتدين خصوصاً ممارسات التهجير القسري والقرارات غير الشرعية بضم مدينة القدس الشرقية المحتلة والضم الفعلي لعدد من المستوطنات في الضفة الغربية، واستمرار الحصار غير القانوني وغير الإنساني على قطاع غزة، والاستخدام المفرط للقوة ضد المدنيين العُزّل وتدمير البيوت والمنشآت، والاستمرار في الاعتقالات التعسفية وفي بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي، وتجدد التأكيد على ضرورة محاسبة إسرائيل على هذه الانتهاكات؛

3- **تدين أيضاً** اعتراف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها من الدول، بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفاراتها إليها، باعتبار أن ذلك يخالف قرارات مجلس الأمن الدولي ويضعف احتمالات تحقيق السلام العادل والشامل، وتؤكد أن القدس ستبقى عاصمة دولة فلسطين؛

---

(1) E/ESCWA/30/5.

(2) A/72/90–E/2017/71 و A/73/87-E/2018/69.

4- **تحذّر من** تبعات تسييس المساعدات الإنسانية والتنموية المقدمة للمؤسسات الفلسطينية والدعم المالي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والذي يهدد قدرة هذه المؤسسات على تقديم الخدمات للشعب الفلسطيني، بما في ذلك اللاجئين؛

5- **تنوّه** بجهود الأمانة التنفيذية للإسكوا الداعمة للشعب الفلسطيني وسعيه لنيل حقوقه وتحقيق التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة على الرغم من الاحتلال؛

6- **ترحّب** بإنشاء وحدة شؤون فلسطين ضمن شعبة القضايا الناشئة والنزاعات في الأمانة التنفيذية، ومن مهامها دعم المؤسسات الفلسطينية في جهودها التنموية، ورصد وتوثيق التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي، وانتهاكات سلطة الاحتلال لحقوق الشعب الفلسطيني والقانون الدولي، وتقييم الأثر التراكمي والبعيد المدى للاحتلال وممارساته باعتماد مقاربة علمية شاملة؛

7- **تدعو** الدول الأعضاء إلى ما يلي:

(أ) تكثيف التواصل مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والإسكوا، وسائر الهيئات الأممية ذات الصلة في إطار دعم الشعب الفلسطيني في سعيه لنيل حقوقه كاملة وللحد من أثر الاحتلال الإسرائيلي على التنمية ووقف الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن هيئاتها، والمعاهدات الدولية ذات الصلة؛

(ب) تقديم الدعم للأمانة التنفيذية للإسكوا في جهودها لتقييم الأثر التراكمي، المتعدد المستويات، والبعيد المدى للاحتلال الإسرائيلي وممارساته على الشعب الفلسطيني؛

(ج) تعزيز دعمها للأنروا لتمكينها من الاستمرار في تقديم المساعدات والخدمات الأساسية للاجئين إلى حين إنفاذ حقهم في العودة؛

8- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا الاستمرار في دعمها للشعب الفلسطيني ومؤسساته من خلال:

(أ) تقديم المساعدة المعيارية، بما في ذلك البحوث والدراسات، والدعم الفنّي للمؤسسات الفلسطينية على أساس الاحتياجات، بما يساهم في تنفيذ أجندة السياسات الوطنية للأعوام 2017-2022[3] وخطة التنمية المستدامة لعام 2030[4]؛

(ب) دعم المؤسسات الفلسطينية في جمع وتحليل البيانات بهدف تطوير السياسات والبرامج التي من شأنها المساهمة في الحد من أثر الاحتلال وممارساته؛

(ج) تطوير العمل على تقييم الأثر والكلفة التراكميين وبعيدي المدى للاحتلال الإسرائيلي وممارساته على أساس منهجية علمية، وتأمين الموارد اللازمة وحشد الشركاء لإتمام هذه العملية بالتنسيق والتشاور مع الجهات المعنية؛

---

(3) http://www.palestinecabinet.gov.ps/WebSite/Upload/Documents/GOVPLAN/NPA%20Arabic.pdf.

(4) قرار الجمعية العامة 70/1 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015.

(د) إصدار الدراسات الاقتصادية والاجتماعية المفصلة والمعتمدة على البحوث الكمية والنوعية، بحيث تساهم في دعم قدرة الشعب الفلسطيني على مواجهة تداعيات السياسات والممارسات الإسرائيلية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية؛

(هـ) رصد وتحليل وتوثيق التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي والانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني وللقانون الدولي، وتقديم التقارير الدورية للّجنة في هذا الخصوص؛

9- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي أن يتابع تنفيذ هذا القرار وأن يقدّم إلى اللجنة في دورتها الحادية والثلاثين تقريراً عن التقدّم المحرز في تنفيذه.

الجلسة العامة السابعة
28 حزيران/يونيو 2018

331 (د-30) نُهُج متكاملة للتعاون الفني تلبية للاحتياجات المستجدة للدول الأعضاء

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تذكر بقرارها 328 (د-29) المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 2016 بشأن التعاون الفني من أجل تلبية احتياجات البلدان وأولوياتها، وفيه تقر بأهمية برامج التعاون الفني، وتدعو إلى تفعيل شبكة التعاون الفني باعتبارها منبراً لتنسيق مثل هذه البرامج،

وإذ تذكر أيضاً بقرارات الجمعية العامة 67/226 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012، و71/243 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016، و72/279 المؤرخ 31 أيار/مايو 2018، التي اعتمدتها في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وفيها تشجع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القُطرية على الاستفادة بقدر أكبر من العمل الذي تضطلع به اللجان الإقليمية في مجال دعم إرساء المعايير ومن خبرات اللجان في مجال السياسة العامة، وتسلم بإسهام اللجان الإقليمية والتعاون دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي في التصدي للتحديات الإنمائية، وتؤكد دور ومهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية والأفرقة الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتشدد على ضرورة مواصلة جعلها مهيأة لتحقيق الغرض المنشود منها في دعم تنفيذ خطة عام 2030،

وإذ تعي التحديات الناشئة في المنطقة العربية، لا سيما تلك المرتبطة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030[1]،

(1) قرار الجمعية العامة 70/1 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015.

وإذ تؤكد على إمكانية تحسين عملية التخطيط لأنشطة التعاون الفني في الإسكوا على المدى الطويل، ضماناً للاستغلال الأمثل للموارد وتعزيزاً للمساءلة في التنفيذ، مع أهمية الحفاظ على المرونة في تقديم الأنشطة حسب الطلب،

1- **تثمن** جهود الأمانة التنفيذية، مستفيدةً من مزاياها النسبية، في ربط عملها في أنشطة التعاون الفني بما تقوم به من وظائف أساسية أخرى في البحث والتحليل وبناء التوافق لدعم عملية صياغة السياسات، وتلاحظ مع التقدير ما تبذله الأمانة التنفيذية من مساع إضافية لتلبية الاحتياجات المتزايدة للدول الأعضاء؛

2- **تشيد** بالتنسيق القائم مع أفرقة الأمم المتحدة القُطرية لتطوير أنشطة التعاون الفني بين الأمانة التنفيذية والدول الأعضاء وفقاً لأولوياتها، وبالجهود التي تبذلها لدعم كيانات الأمم المتحدة الإنمائية العاملة في المنطقة العربية من موقعها في الريادة الفكرية؛

3- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية الاستفادة من دورها في التنسيق بين كيانات الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية في تطوير آليات لتوجيه أنشطة التعاون الفني مع الدول الأعضاء وتعزيز أثرها.

الجلسة العامة السابعة
28 حزيران/يونيو 2018

332 (د-30) تطوير عمل اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى قراريها 313 (د-27) المؤرخ 10 أيار/مايو 2012، بشأن تواتر دورات اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا، و214 (د-19) المؤرخ 7 أيار/مايو 1997، بشأن إنشاء لجنة فنية للاهتمام بقضايا تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية في دول منطقة الإسكوا،

وإذ تستذكر إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الصادر عن الدورة الوزارية التاسعة والعشرين للإسكوا[1]، وقد طلب فيه المجتمعون إيلاء اهتمام لقضية تمويل التنمية وإنشاء منتدى خاص لمناقشة الموضوع،

(1) E/ESCWA/29/12/Report.

وإذ تأخذ بعين الاعتبار التوصيات الصادرة عن اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في دورتيها الثانية عشرة[2] والحادية عشرة[3] بشأن فصل اللجنة إلى لجنتين تعقد كل منهما دورة كل عامين،

وإذ تدرك أهمية زيادة مشاركة حكومات الدول الأعضاء في الإسكوا في تحديد الأولويات، والتخطيط لبرامج الإسكوا المتعلقة بمجالات تمويل التنمية وتطويرها،

وإذ تدرك أيضاً الحاجة إلى تعزيز التنسيق والتكامل بين الإسكوا والمنظمات الإقليمية العربية حول السياسات المتعلقة بتمويل التنمية، بهدف تلبية احتياجات الدول الأعضاء والعمل على تطوير قدراتها في تمويل خطط التنمية الوطنية،

وإذ تؤكد على أهمية دور الإسكوا في معالجة قضايا السياسات التجارية دعماً لجهود الدول العربية على مسار التكامل الإقليمي والتنمية المستدامة،

واسترشاداً بما تقوم به لجان الأمم المتحدة الإقليمية الأخرى في تطوير عمل لجانها الفرعية لتكون أكثر استجابة لأولويات الدول الأعضاء،

1- **تؤيد** فصل اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية إلى لجنتين تعقد كل منهما دورة كل عامين، تحت مسمى "لجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في الإسكوا" و"لجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في الإسكوا"، وذلك من دون أية تبعات مالية إضافية؛

2- **تقرر أن** تتولى لجنة تمويل التنمية المهام التالية:

(أ) مناقشة الأولويات المتعلقة ببرامج عمل الإسكوا وخطط عملها المتوسطة الأجل لتمويل التنمية؛

(ب) متابعة التقدم المحرز في الدول الأعضاء فيما يتعلق بسياسات تمويل التنمية، وإعداد التوصيات بهذا الشأن؛

(ج) متابعة التطوّرات في المسارات والمؤتمرات والمنتديات الإقليمية والدولية المرتبطة بتمويل التنمية، وتنسيق الجهود الإقليمية في تنفيذ ما يصدر عنها من قرارات وتوصيات؛

(د) دعم التعاون بين الأمانة التنفيذية للإسكوا والمجالس الوزارية المتخصصة ضمن جامعة الدول العربية والمنظمات والاتحادات التابعة لها وغيرها من المنظمات الإقليمية المختصة، في بناء القدرات، ومواءمة السياسات والاستراتيجيات الخاصة بتعبئة الموارد لتمويل التنمية، ودعم التواصل والشراكات وتنسيق المواقف على الصعيد الدولي؛

---

(2) E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/9/Report.

(3) E/ESCWA/EDID/2017/IG.3/11/Report.

3- **تقرر أن** تتولى لجنة السياسات التجارية المهام التالية:

(أ) مناقشة الأولويات المتعلقة ببرامج عمل الإسكوا وخطط عملها المتوسطة الأجل في مجال السياسات التجارية؛

(ب) متابعة التقدم المحرز في الدول الأعضاء في مجال السياسات التجارية، وإعداد التوصيات بهذا الشأن؛

(ج) متابعة التطوّرات في المسارات والمؤتمرات والمنتديات الإقليمية والدولية المرتبطة بالسياسات التجارية، وتنسيق الجهود الإقليمية في تنفيذ ما يصدر عنها من قرارات وتوصيات؛

(د) دعم التعاون بين الأمانة التنفيذية للإسكوا والمجالس الوزارية المتخصصة ضمن جامعة الدول العربية والمنظمات والاتحادات التابعة لها وغيرها من المنظمات الإقليمية المختصة، في بناء القدرات، ومواءمة السياسات والاستراتيجيات الخاصة بتطوير السياسات التجارية، ودعم التواصل والشراكات وتنسيق المواقف على الصعيد الدولي؛

4- **تطلب إلى** الأمين التنفيذي أن يقدم إلى اللجنة في دورتها الحادية والثلاثين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة السابعة
28 حزيران/يونيو 2018

333 (د-30) اعتماد التعديلات المقترحة على الإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل لفترة السنتين 2018-2019

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تذكّر بالقرار 322 (اللجنة التنفيذية) المؤرّخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2015، بشأن استراتيجية الإسكوا وخطة العمل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030[1]،

وإذ تذكّر أيضاً بتوصية اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثالث، الذي عقد في الرباط يومي 6 و7 أيار/مايو 2017[2]، التي تؤكد على أهميّة تضمين برامج الإسكوا وأنشطتها في المنطقة العربية قضايا الشباب وتمكينهم،

(1) قرار الجمعية العامة 70/1 المؤرّخ 25 أيلول/سبتمبر 2015.

(2) E/ESCWA/EC.3/2017/8/Report.

وإذ تذكّر كذلك بالنتائج التي أنجزت في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين 2016-2017[3]،

واقتناعاً منها بالتسويغ الذي قدمته الأمانة التنفيذية للتعديلات المقترحة على الإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل لفترة السنتين 2018-2019[4]، ولا سيما منح الأمانة التنفيذية المرونة الكافية لتلبية طلبات الدول الأعضاء بدمج خطة عام 2030 دمجاً كاملاً في برنامج عملها وزيادة التركيز على الشباب،

1- **تثني على** جهود الأمانة التنفيذية لمواءمة أنشطتها مع خطة عام 2030 استجابة للاحتياجات والتحديات الإقليمية المستجدة؛

2- **تعتمد** التعديلات المقترحة على الإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل لفترة السنتين 2018-2019، مع الأخذ بملاحظات الدول الأعضاء؛

3- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية متابعة تنفيذ برنامج العمل وتضمينه الأنشطة اللازمة لمواجهة أي تحديات قد تنشأ في المنطقة العربية.

الجلسة العامة السابعة
28 حزيران/يونيو 2018

334 (د-30) اعتماد تقارير دورات الهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تؤكد على أهمية الدور الذي تؤديه الهيئات الفرعية التابعة للجنة، كل في مجال اختصاصها، في وضع وتنسيق ومتابعة برنامج عمل اللجنة، بحيث تحقق الدول الأعضاء منه أفضل النتائج،

وإذ تدرك أهمية تنفيذ التوصيات الصادرة عن الهيئات الفرعية لتمكين الإسكوا من أداء مهامها في الاختصاصات التي تقع ضمن صلاحيات هذه الهيئات،

وقد نظرت في التوصيات الواردة في تقارير الهيئات الفرعية عن دوراتها المنعقدة في الفترة الفاصلة بين الاجتماع الرابع للجنة التنفيذية (13-14 كانون الأول/ديسمبر 2017) والدورة الثلاثين للجنة (25-28 حزيران/يونيو 2018)، وهي تقرير لجنة المرأة عن دورتها الثامنة[1]؛ وتقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها الحادية عشرة[2]؛

(3) E/ESCWA/30/13.

(4) راجع الوثيقة E/ESCWA/30/16.

(1) E/ESCWA/ECW/2017/IG.1/7/Report.

(2) E/ESCWA/SDD/2017/IG.1/6/Report.

وتقرير لجنة النقل واللوجستيات عن دورتها الثامنة عشرة[3]؛ وتقرير اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية (تحرير التجارة الخارجية) عن دورتها الحادية عشرة[4]؛ وتقرير اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية (تمويل التنمية) عن دورتها الثانية عشرة[5]،

1- **تعتمد** التوصيات الواردة في تقارير الهيئات الفرعية المذكورة وتطلب إلى الأمانة التنفيذية متابعة تنفيذ هذه التوصيات؛

2- **تدعو** الدول الأعضاء إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ التوصيات الواردة في هذه التقارير.

الجلسة العامة السابعة
28 حزيران/يونيو 2018

الفصل الثاني
موضوع الدورة: التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية

4- اتخذت اللجنة التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية موضوعاً رئيسياً لدورتها الثلاثين، تناولته المباحثات في الاجتماعات الوزارية. وأقرّت هذا الموضوع اللجنة التنفيذية في اجتماعها الرابع، على أساس دور التكنولوجيا في التنمية المستدامة، ولا سيما في استحداث فرص العمل اللائق وتمكين الشباب. وللتطور التكنولوجي السريع آثار إيجابية على المدى الطويل ستطال شتى أهداف التنمية المستدامة، لا يمكن إغفالها في المنطقة العربية، ولا سيما في ظل ضرورة مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ونوقش موضوع الدورة بجميع أبعاده وتفاصيله في ثلاث حلقات على خلفيّة دراسة مرجعية حول هذا الموضوع (E/ESCWA/30/17) وعلى أساس ملخص يتضمن مجموعة نقاط لتوجيه النقاش (E/ESCWA/30/17/CRP.1).

ألف- دمج التكنولوجيا والابتكار في خطط التنمية الوطنية
(البند 21 من جدول الأعمال)

5- تشهد المنطقة العربية ظروفاً راهنة صعبة، لا يجوز أن تطغى على الاهتمام بعملية التخطيط الإنمائي. وباعتماد خطة عام 2030 ودمج أهدافها في صلب الخطط التنموية الوطنية، أصبحت مواكبة التطور التكنولوجي السريع من مستلزمات التنفيذ، بما يتيحه من فرص وما يفرضه من مخاطر.

(3) E/ESCWA/EDID/2017/IG.1/9/Report.

(4) E/ESCWA/EDID/2017/IG.3/11/Report.

(5) E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/9/Report.

6- وقد خصصت الإسكوا حلقة نقاش على المستوى الوزاري لجهود دمج التكنولوجيا والابتكار في خطط التنمية الوطنية. وتولت الإعلامية السيدة جيزيل خوري إدارة الحلقة التي جمعت بين ممثلي دول تتميّز بتنوع أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وخبرات في التخطيط التنموي والتكنولوجيا وبناء القدرات.

7- وعرض السيد خالد مهدي، الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في دولة الكويت، خطة بلده الإنمائية الخمسية لتحقيق رؤية عام 2025. وتتضمن هذه الخطة مجموعة سياسات تتعلق باقتصاد المعرفة بهدف استخدام المنتجات المعرفية كجزء من الدورة الاقتصادية. وأكد أن اقتصاد المعرفة يحتاج إلى وضع سياسات تُعنى بالابتكار ومفاهيمه، وإلى تهيئة بيئة مؤازرة لتطبيق هذه المفاهيم بالاعتماد على ثلاثة عناصر، هي رأس المال البشري وما يتطلبه من تعليم وتنمية المهارات الأساسية التي تتواءم مع متطلبات سوق العمل؛ ورأس المال الهيكلي من بيئة محفزة، وتشريعات لتفعيلها، ولغة مشتركة بين القطاعين العام والخاص؛ ورأس المال الشبكي أي الشبكات المعرفية المنشأة مع الدول المحيطة لتبادل المعرفة، أي السلعة الأساسية في اقتصاد المعرفة.

8- وتناول السيد محمد سعيد السعدي، وزير التخطيط والتعاون الدولي في الجمهورية اليمنية، إمكانيات اليمن لوضع خطة إنمائية وطنية في ظروف النزاع. فمنذ أحداث عام 2011، دخل اليمن منحنى صعباً أدى إلى منع البلد من مواصلة وضع الخطط الإنمائية الثلاثية والخمسية التي كان يعوّل عليها، رغم الطاقات البشرية الواعدة التي يزخر بها، وتُستثمر خارج حدوده. فقد مزقت الحرب المعرفة على يد الجهل، وخربت مصادر الاقتصاد ومقوماته. واليمن اليوم يقدّم الجانب الإنساني على الأولويات، ويصب كل تركيزه على الخروج من الحرب.

9- وعن أهم الإنجازات التي حققها المغرب في مجال التكنولوجيا، رأى السيد لحسن الداودي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة في المملكة المغربية، أن انفتاح اقتصاد بلاده عالمياً من خلال اتفاقات التجارة الحرة مع جهات عدة شكّل الدافع لتطوير التكنولوجيات محلياً. فالمغرب على سبيل المثال ينتج سنوياً 450,000 سيارة من المتوقع أن تصل إلى 650,000 في عام 2019، كما أن شركات الطيران الكبرى تستثمر فيه. والمشكلة الأساسية في نظر المتحدث هي هجرة الأدمغة التي لا تجد في المغرب ولا في أي بلد عربي آخر مختبرات كبيرة تحتضن أفكارها وتطورها. وما لم تتوفر الإرادة السياسية الحقيقية، لن تتمكن البلدان العربية من تسريع التنمية التكنولوجية في المنطقة.

10- وتطرق السيد عماد عبدالغني الصابوني، رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي في الجمهورية العربية السورية، إلى الخطط الخمسية التي كانت تُعتمد قبل الحرب وتوقفت أثناءها. وأشار إلى سياسة وطنية مستقلة للعلم والتكنولوجيا والابتكار استمر تطويرها أثناء الحرب، وأنجزت في أواخر عام 2017، بعد مجموعة من المراجعات لأقلمتها مع الواقع الجديد. ورأى أن المطلوب اليوم هو ربط التكنولوجيا بإعادة الإعمار والتنمية وفق الأولويات في قطاعات محددة، مع ضرورة توجيه الجامعات ومراكز الأبحاث والقطاع الخاص للاستجابة لهذه الأولويات.

11- وتناول السيد طلال بن سليمان الرحبي، نائب الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط في سلطنة عُمان، الجهود الحثيثة التي يبذلها بلده في مجال التكنولوجيا. وتجربة سلطنة عُمان في مجال التكنولوجيا واعدة وطموحة. فهي الدولة الأولى التي وضعت في عام 1995 رؤية طويلة الأمد هي رؤية عام 2025. وتطرق إلى "استراتيجية عُمان الرقمية" التي ركزت على 15 قطاعاً من ضمنها تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، معتبراً أن أبرز مقومات نجاح الخطط رفدها ببرامج تنفيذية دقيقة وبالميزانيات الكافية، وبأنشطة التدريب، وإجراءات المتابعة. وشدد المتحدث على ضرورة أن يكون الشريك الأكبر في وضع الخطط هو القطاع الخاص، مشيراً إلى أنه يتسلّم

دفة القيادة في عدد كبير من الشراكات، لما يتسم به من كفاءة وفعالية، ومن قدرة على ضخ الأموال لتنفيذ المشاريع المختلفة.

12- وعن التحديات التي تواجه استخدام التكنولوجيا كأداة لتحقيق التنمية المستدامة ومسيرة تطوير التكنولوجيا والابتكار، أجمعت المداخلات على أن ما يعوق التقدم على هذين المسارين هو نقص الاستثمار في البحث والتطوير وضعف الأسواق المحلية والإقليمية، وعدم توفر البيئة الحرة الداعمة والمؤاتية لبناء رأس مال بشري قوي ولتشجيع القطاع الخاص على المشاركة. ورداً على سؤال عن إمكانية مساهمة البلدان العربية في الثورة الصناعية الرابعة، على الأقل من حيث التوطين إن لم يكن من حيث الإنتاج، أشارت المداخلات إلى أن المشاركة في الثورة التكنولوجية قد تكون أسهل من الثورات السابقة إذا ما توفرت الأدوات اللازمة لبناء رأسمال بشري يتيح الابتكار، من خلال التعليم والتدريب، وتطوير الفكر النقدي والتحليلي، وتأمين الحاضنات التي تنتج المعرفة وتحوّلها إلى سلع.

باء- دور التكنولوجيا في مواجهة تحديات المنطقة العربية
(البند 21 من جدول الأعمال)

13- يسارع العالم لمواكبة تطورات غير مسبوقة بفعل التقدم التكنولوجي الذي يُعرف بالثورة الصناعية الرابعة، بما لها من ايجابيات وما عليها من سلبيات. تطورات تطال شتى مجالات العلم والمعرفة، وعلى رأسها الطب والفضاء والزراعة والصناعة ووسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الاتصالات. وتقف المنطقة العربية عند مفترق طرق، بين الرضوخ لواقع تثقله تحديات شتى، أو التكاتف والعمل لجني فوائد الثورة الصناعية الرابعة لخدمة المجتمع العربي بجميع فئاته ولا سيما النساء والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين والعاملين الوافدين. وفي الدعوة إلى استخدام التكنولوجيا لتحقيق التنمية صدى لدعوة الأمم المتحدة في خطة عام 2030: عدم إهمال أحد.

14- في هذا السياق، خصصت الإسكوا حلقة نقاش حول دور التكنولوجيا في مواجهة تحديات المنطقة العربية. وتولّى إدارة هذه الحلقة الإعلامي السيّد سعيد غريّب فاستهلّها بتناول التحوّلات الكبيرة التي شهدتها المجتمعات بفعل التطورات التكنولوجية السريعة في القرن الماضي، إذ انتقلت من حياة بسيطة إلى حياة معقّدة. وركّز على التحديات التي تواجه بلدان المنطقة، حيث البعض يعاني من الصراعات والحروب، والبعض الآخر خرج منها، ويتوق إلى تغيير واقع مثقل بتبعاتها، والبعض استطاع الحفاظ على مستوى معيّن من الاستقرار والأمن. وشدّد المتحدث على أهمية تعميم التكنولوجيا، بحيث تكون أداة يستفيد منها الجميع ولا يُستثنى فيها أحد.

15- وتحدّثت السيدة عناية عزالدين، وزيرة الدولة لشؤون التنمية الإدارية في الجمهورية اللبنانية، عن غياب التناسب بين سرعة التكنولوجيا وتطور القيم الثقافية في المجتمع. فشدّدت على أهمية وضع سياسات عامة تعالج قضايا اجتماعية شتى تقع في صلب مسار التنمية، وعلى ضرورة إحداث تغيير جذري في البيئة لصالح الشباب والمرأة. وأضافت أنّ التكنولوجيا أداة تمكينية ينبغي أن تترافق مع حلول اجتماعية وثقافية ودينية، ومناهج تعليمية ترتكز على استخدام البيانات وتحويلها إلى معرفة، وتهدف إلى تثقيف فئات المجتمع. وشدّدت على دور الحكومات في رسم سياسات لتصبح البلدان العربية منتجة وليس مستهلكة للمعرفة.

16- وتحدث السيد توفيق الراجحي، وزير الإصلاحات الكبرى في الجمهورية التونسية، عن أهمية صنع التكنولوجيا باستغلال الخبرات في المنطقة العربية. وتناول مجموعة من التحديات التي تعوق جهود المنطقة الإنمائية، ومنها بطالة الشباب، ونقل التكنولوجيا، وغياب الأطر القانونية، والنقص في آليات إعداد الشباب ودعمهم مالياً، بحيث يوظّفون طاقاتهم في بناء مؤسسات ناشئة قادرة على النمو. ومن التحديات أيضاً الحواجز التي تثني عن المجازفة في ريادة الأعمال. وشدّد على دور الدولة في تعميم التكنولوجيا وتحقيق المساواة في الوصول إليها، ولا سيما في المناطق النائية.

17- وتحدّث السيد محمد شياع السوداني، وزير العمل والشؤون الاجتماعية في جمهورية العراق ورئيس هيئة الحماية الاجتماعية، عن ثنائية اقتصاد جديد ساهم في تطوير المعرفة، وفي زيادة البطالة وتفاقم الفقر. وشدد على أهمية العنصر البشري في تحقيق التنمية، وطرح إصلاحات لتمكين الشباب، منها إطلاق عقد اجتماعي لضمان تكافؤ الفرص؛ وتحسين خدمات التعليم والصحة والتشغيل؛ ووضع استراتيجيات خاصة بالشباب لمعالجة قضاياهم واستيعاب قدراتهم. وأكد أهمية اعتماد استراتيجيات بعيدة المدى للتخفيف من حدة الفقر، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، وإشراك القطاع الخاص في التنمية.

18- ورأى السيد طلال أبوغزاله، مؤسس ورئيس مجلس إدارة مجموعة طلال أبوغزاله، ضرورة في التحوّل إلى مجتمعات المعرفة. فالعالم دخل ثورة المعرفة، ويدخل عصر الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، ما يُحْدِثُ تغييرات جذرية في أنماط الحياة. وميّز المتحدث بين المعلومات التي تُغرق الإنترنت والمعرفة التي تصنع باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويمكن الاستفادة منها لإحداث تحوّل لتحقيق المساواة، وحل مشاكل عجز الميزانيات وتفاقم البطالة. وتطرق المتحدث إلى ضرورة وضع مناهج تعليمية تخرّج مخترعين وليس متعلّمين، يواكبون ثورة المعرفة الجارفة. وأكد على أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحويل المجتمع العربي إلى مجتمع ينتج المعرفة؛ وعلى أهمية دور الحكومات في تطوير الهياكل الأساسية لتكنولوجيا الاتصالات، وتهيئة البيئة التمكينية للاختراع والإبداع.

19- وتناول السيد سائد الكوني، رئيس ديوان رئيس الوزراء في دولة فلسطين، الأوضاع السائدة في بلده في ظل الاحتلال الذي يقيّد أي فرصة للتنمية. فالتنمية المستدامة لا تحققها التكنولوجيا وحدها، في ظل ظروف صعبة تقوّض أبسط مقوّمات الحياة اليومية. ومواكبة التطور في المنطقة تحتاج إلى سياسات مترابطة ومتكاملة في كافة المجالات، تتيح الانتقال من استهلاك المعرفة إلى إنتاجها، وإلى مساحة فكرية لتوظيف التقدّم التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة.

20- وتحدث السيد معين حمزة، الأمين العام للمجلس الوطني للبحوث العلمية في الجمهورية اللبنانية، عمّا تتيحه التكنولوجيا من تسهيلات في أنماط الحياة، ومن حلول لمشاكل في قطاعات مثل الصحة العامة والبيئة. وأشار إلى ضرورة التوفيق بين التقاليد الثقافية والاجتماعية والتطورات التكنولوجية. وأضاف أنّ إنتاج المعرفة هو الذي يثبت الشراكة في إنتاج التكنولوجيا. وشدد على دور الحكومات في دعم إنتاج المعرفة، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وتعميم إنتاج التكنولوجيا. فإنتاج التكنولوجيا هو عملية متكاملة يشارك فيها علماء الاقتصاد والاجتماع والبيئة لتخترق آثارها الإيجابية جميع القطاعات.

جيم- التكنولوجيات الرائدة: الفرص والتحديات والخطط للمستقبل
(البند 21 من جدول الأعمال)

21- الثورة الصناعية الرابعة تعيد رسم ملامح عالم اليوم مع بزوغ تكنولوجيات متطورة مثل الذكاء الاصطناعي والطباعة ثلاثية الأبعاد وتقنيات النانو والتكنولوجيا الحيوية. وقد اتضح في حلقتي النقاش السابقتين دور التكنولوجيا الهام في التواصل والترابط والتخطيط والإنتاجية والرخاء والحياة الكريمة. والرفاه الاقتصادي والاجتماعي يعتمد على تكييف التكنولوجيا وضمان وصول ثمارها إلى الجميع من دون إهمال أحد. وتركز حلقة النقاش الثالثة على أولويات البلدان العربية التي تحكم السياسات والأنظمة. وهي تهدف إلى رسم رؤية حول أهم التدخلات اللازمة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي للتعامل مع قضايا التكنولوجيا.

22- وأدارت الصحفية والإعلامية الاقتصادية السيدة سابين عويس حلقة النقاش مؤكّدةً أنّ في عالم معولم يتطور بسرعة قياسية وينخرط فيه الذكاء الاصطناعي في حياة الإنسان، لا يمكن التغاضي عمّا يفرضه التطور على الأداء الاقتصادي والحياة الاجتماعية. فالتطور لم يعد خياراً بل صار من الاحتياجات الأساسية، بل إنّ البقاء خارجه انتحار للشركات والمجتمعات والأفراد. وفي منطقة بعض دولها تسعى إلى مواكبة الثورات الرقمية، وبعضها الآخر في حروب وصراعات، تحديات كثيرة تعوق التنمية، ويمكن أن يكون للتكنولوجيا دور هام في تذليلها، فما هي جهوزية الدول العربية، وما هي تدابير استخدام التكنولوجيا، من تشريعات وتنظيمات، لرفد التنمية، وما هي أبرز قصص النجاح. وركّز النقاش في حلقة الحوار هذه على الفرص والتحديات والسياسات والأنظمة المرتبطة بالتكنولوجيا في ضوء الأولويات الوطنية ولا سيما خلق فرص عمل وبخاصة للشباب.

23- وأكد السيد عدنان شهاب الدين، المدير العام لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي، أنه لا يمكن التنبؤ بما سيكون عليه الواقع في المستقبل، وإنما المطلوب تلمّس المشهد لرسم خارطة طريق مرنة قابلة للتغيير كل بضع سنوات. فنحن مقبلون على عصر جديد فيه قفزة نوعية في الجنس البشري، لا نعرف تفاصيلها. الذكاء الاصطناعي سيمنح الإنسان أضعاف قدرته في التفكير والتحليل، وستصبح الآلة جزءاً منه. والبلدان العربية تستعد بشكل متفاوت لهذا التغيّر الكبير من خلال وضع الخطط والاستراتيجيات. والشباب المشاركون كروّاد أعمال خير مثال على أننا كعرب قادرون على صناعة التكنولوجيا وليس فقط على استهلاكها. ولكلّ من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني دور في هذه المسيرة. فعلى الحكومات أن تبتعد عن الدور المركزي، وأن تخلق الآليات اللازمة للتحفيز والتمكين وتحديد الإطار العام لكي لا يخرج الأمر عن السيطرة. وعليها أن ترفع من قدرة مؤسسات البحث والتكنولوجيا لتنطلق من الدور التقليدي إلى الابتكار. أمّا القطاع الخاص فيعمل بوتيرة أسرع، وهو منفتح على العالم، والمطلوب من الحكومات ألا تعوقه بل أن تحاول أن تدعمه. وقد بدأت بعض الحكومات فعلاً بهذا الدور كما في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، في حين تخلّفت دول أخرى على هذا المسار بفعل الأحداث السياسية.

24- واعتبر السيد نيش أتشاريا، مستشار الرئيس الأمريكي أوباما السابق للابتكار، أن عمله خلال السنوات الأخيرة في مجال الابتكار وريادة الأعمال مكّنه من تكوين الفكرة التالية: التكنولوجيا الحديثة تموّلها الشركات المخاطرة. وحسب الإحصاءات، من كل 100 شركة مبتدئة تقدّم مشاريع، 10 في المائة فقط تحصل على التمويل. و70 في المائة من هذه العشرة تفشل، وتنجح اثنان أو ثلاثة منها مالياً، لكنها لا تخلق فرص عمل أو أثراً اقتصادياً كبيراً في المدى القصير، بل تستغرق هذه الشركات من 10 إلى 20 عاماً لتصبح بقيمة مليارات الدولارات فتخلق فرص عمل كثيرة. ولذلك، من أجل أن تصبح التكنولوجيا والابتكار من محركات النمو الاقتصادي وليس فقط

من أدوات تحقيق الأرباح السريعة للشركات، لا بد من استراتيجية طويلة الأمد ومن قاعدة واسعة جداً من الشركات الناشئة والرائدة. ومن أهم التحديات في المنطقة العربية، عدم تنسيق الجهود، فعدد الشركات الناشئة محدود للغاية في كل دولة. ولا بدّ أيضاً من تدريبٍ متخصص لتطوير المهارات اللازمة، ومن تشييد البنى التنظيمية والتعليمية ومن سنّ التشريعات التي تتيح للحاضنات النجاح. ويجب أن تواكب البيئة التشريعية والاستثمارية السرعة القياسية للتطور.

25- ورداً على سؤال عن دور الأمم المتحدة إلى جانب الحكومات والقطاع الخاص في مساندة الدول للتغلب على التحديات، أشار السيد فابريتسيو هوتشيلد، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للتنسيق الاستراتيجي، إلى أن هذه الأسئلة هي في صلب اهتمامات الأمين العام. فللتكنولوجيا، بالرغم من فوائدها العديدة، مخاطر كبيرة. ففي بعض بلدان أفريقيا على سبيل المثال، نسبة كبيرة من السكان ليس لديهم كهرباء، والأمر سيان بالنسبة إلى التكنولوجيا. ينبغي أن نفكّر في التكنولوجيا كأداة للحد من عدم المساواة، وليس للمساهمة في تفاقمها. فايسبوك ووسائل أخرى في التواصل الاجتماعي أتاحت الوصول إلى معلومات لم يكن من الممكن الوصول إليها سابقاً، لكنها ساهمت أيضاً في زيادة عدم المساواة والنزاعات، والتحريض على الكراهية. إذاً من المهم الوعي أنها سيف ذو حدين، ولا بد من توجيه التكنولوجيات للاستخدام الحسن. وفي التقرير الذي أعدته الإسكوا كوثيقة معلومات أساسية لهذه الحلقة توصيات حول كيفيّة الاستفادة من التكنولوجيا وتفادي النتائج السلبية. وينبغي أولاً فهم طبيعة التكنولوجيا، وذلك من خلال تثقيف الناس والقادة والمجتمعات، ما يتطلب تعديل مناهج التعليم. ولا بد من وضع تشريعات مؤاتية لتسهيل إدماج التكنولوجيات، وقد قامت بذلك دول كثيرة كرواندا والصين وكينيا، وتمكنت من إحداث تغيير في المجتمع. فالمنطقة العربية قادرة إذاً على ذلك، رغم التفاوت بين الدول، وتعمل بعض دول المنطقة بالفعل على دمج هذه التحوّلات، كالإمارات العربية المتحدة التي غيّرت مسمّى وزارة شؤون مجلس الوزراء في عام 2016 إلى وزارة شؤون مجلس الوزراء والمستقبل. والأمم المتحدة على استعداد لدعم الدول في التعامل مع هذه التحوّلات الكبرى المرتبطة بالتكنولوجيا.

26- وانطلق السفير حسام زكي، الأمين العام المساعد في جامعة الدول العربية المشرف على مكتب الأمين العام، من رؤية 30-20 للمملكة العربية السعودية، وهي رؤية جديدة تتخطى التقاليد، وتدخل المملكة إلى عالم معولم، مع أنها تواجه معوقات، ويحتاج تحقيقها وقتاً. وقد أطلقت جامعة الدول العربية الاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتكنولوجي والابتكار، التي استغرق تحضيرها فترة طويلة، أحرز خلالها العالم تطوراً كبيراً. والحديث عن عدم تنسيق الجهد العربي في التعامل مع هذا الموضوع، هو حديث فيه سلبيات وإيجابيات. فمن الإيجابيات أن البحث في الاستراتيجية بدأ في عام 2006، أي أن الدول العربية تنبهت إلى أهمية هذا الموضوع، فأنشأت لجنة عليا لتنسيق استراتيجيات الدول؛ ووضعت خطة تنفيذية؛ وحددت روابط علمية متخصصة بين العديد من الدول العربية وهي تنجز أموراً حسنة مقارنة بباقي العالم. والاستراتيجية ليست بديلاً عن السياسة العلمية التي تتبعها كل دولة ولكنها عبارة عن رؤية عربية شاملة متكاملة للنهوض بهذا المجال. والسؤال هو كيف يمكن أن تساهم هذه الاستراتيجية في التنمية في الدول العربية. والمنطقة العربية تتعامل مع التكنولوجيا وكأنها خير مطلق، ولا تعي الجانب السلبي، وهذا في غاية الخطورة. فمن السلبيات أن بعض التكنولوجيات عندما تطبق تلغي الوظائف، وفي دولنا مشاريع تتطلب كثافة في اليد العاملة. وينبغي التنبه ليس من منطلق الخوف الذي يؤدي إلى الابتعاد عن التكنولوجيا، بل لمقاربة التكنولوجيا من منظور متكامل وتفادي المشاكل المتوقعة.

27- وتحدّث السيّد محمد جودة، مدير حاضنة "TechSpace" في جامعة النيل المتخصصة في الذكاء الاصطناعي، عن التحديات التي يواجهها الشباب العربي. ولعل المشكلة الأكبر هي في التعليم وتنمية القدرات

البشرية الموجودة. فالمناهج الدراسية غير متطورة، في الجانبين النظري والعملي، واليد العاملة غير مؤهلة، ليس فقط في المجالات التكنولوجية الكبيرة بل في مختلف المجالات. ويصعب الوصول إلى مصادر التمويل. نسمع عن مبادرات حكومية وصناديق، لكن السوق غير مستعدة بعد للأفكار الجديدة ما يصعّب التمويل. فمن كل 10 أفكار قد تنجح فكرة واحدة. ولا ينبغي إغفال مشكلة التشريعات، أو غياب التشريعات في ما يتعلق ببعض الشركات التكنولوجية التي لا تلحظها القوانين، مثل شركات الذكاء الاصطناعي، ما يدفع إلى تسجيلها بطبيعة مختلفة عن طبيعتها. أما المشكلة في القدرة التنافسية، فتنطلق من الأفكار النمطية السائدة. فألمانيا تجسد الهندسة الميكانيكية، والهند البرامجيات، والولايات المتحدة التطور، أما المنطقة العربية فتعتبر مستهلكة للتكنولوجيا. ويجب تقبل الفشل في الثقافة العربية كي يتمكن الشباب من المخاطرة، وكل نجاح لا بد أن يمر بفشل.

28- وأكد السيّد إيلي نصر، المؤسس المشارك لشركة "Foo" في لبنان والرائد في عالم الأعمال، أن التحديات في لبنان لا تختلف عن تلك التي يواجهها الشباب في سائر البلدان، بل تضاف إليها تحديات في البنى الأساسية من انقطاع في الطاقة الكهربائية والمياه والإنترنت. كما أنّ النظام التعليمي بدائي، والجامعات التقنية تفتقر إلى الخبرة، مع قلة من الجامعات التي تساعد الطلاب على الدخول مباشرة في قطاع العمل. أمّا المشكلة الكبرى فهي هجرة الأدمغة، التي تستقطبها الشركات الكبرى في الخارج. ويمكن في عالم اليوم المعولم، أن تكون في بلد وتعمل في شركة عالمية خارجه، لكن هذا الوضع لا يفيد شباب المنطقة. وعمّا إذا كان المستقبل في الوطن أو في الخارج، رفض السيد نصر الاستسلام للأمر الواقع، مؤكداً استعداد الشباب العربي لتحسين المنطقة.

29- وفي المناقشة، رأى السيد نيش أتشاريا ضرورة أن تبدأ الحكومات العربية بتنويع الاقتصاد وإشراك القطاع الخاص بعد دخول عالم العملة الافتراضية وتغيّر مفهوم القطاع المصرفي والشركات، لتكون قادرة على مواجهة التحديات. والابتكار وحده لا يكفي لإيجاد الحل، بل يجب تهيئة المجتمع وتحضير الأبحاث المتخصصة اللازمة، ووضع سياسات التمويل ذات الصلة. ومن الحلول المقترحة أن تركّز الحكومات على موضوع محدد جداً يفيد الجميع لفترة طويلة. واقترح السيّد حسام زكي خلق آليات تمويل جماعية لحل مشكلة تفاوت قدرات الدول على التمويل. وبالعودة إلى الاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتكنولوجي والابتكار أشار إلى أن الدول العربية لم تتمكن من الاتفاق على إنشاء صندوق مشترك لتمويل البحث العلمي، لعدم توفر إرادة مشتركة لذلك حالياً. واليوم كل دولة تعمل بقدراتها الذاتية. أمّا متوسط الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي فبالكاد يساوي عُشر ما ينفق في الدول المتقدمة. فلا بد من زيادة الإنفاق الحكومي مع توجيهه إلى الأولويات.

30- وفي معرض النقاش، استُعرضت تجارب ناجحة في عدد من البلدان. فمصر على سبيل المثال أنشأت حاضناتٍ مهمة لرواد الأعمال في المجال التكنولوجي، وأتاحت تمويلاً كبيراً للشركات الناشئة، ووضعت استراتيجيات لتوفير الدعم التقني والمالي للقطاع الخاص بجميع مكوناته. كما نظمت معسكراً تدريبياً شارك فيه صناع القرار من القطاع المصرفي والحكومي لتوضيح المفاهيم الجديدة وتوحيد اللغة. وفي لبنان أيضاً، يعمل البنك المركزي على إعداد العملة الافتراضية. وفي عُمان يتعاون الصندوق العُماني للتكنولوجيا، بشكل يومي مع رواد الأعمال، ويتحدى ما في الثقافة العربية من نبذ للفشل، ويتيح بيئة لطرح الأفكار الخلاقة، وعرض مندوب عُمان مقترح إنشاء واحات أو جزر تتيح بيئة متكاملة من جامعات ورؤوس أموال مخاطرة ومراكز بحوث، لدعم الشباب على النجاح.

31- في الختام، أجمع المشاركون على ضرورة تغيير الثقافة لتقبل المخاطر والفشل، وزيادة التمويل الحكومي للبحث العلمي، واستشراف المستقبل، واستخدام التكنولوجيا في خلق فرص عمل، وتحفيز الشركات الجديدة

وتمكين الشباب، وتطوير البنى الأساسية، وتطوير المناهج التعليمية، ولا سيما التدريب المهني الجديد الذي يأخذ بمتطلبات الشركات الناشئة. وأكدوا على أهميّة تراكم المعرفة والتكامل في بيئة التكنولوجيا، وإشراك جميع مكوّنات المجتمع، ولا سيما النساء في صناعة التكنولوجيا وتوطينها. وأشاروا إلى مبادرة الأمين العام لإنشاء وحدة ابتكار في مختلف الأقسام المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة تضع استراتيجية خاصة، وتشجع الشباب على الاضطلاع بدور رائد.

دال- على هامش الدورة

32- نظمت الإسكوا، على هامش الدورة الثلاثين، ندوة حول تغيّر المناخ في المنطقة العربية، تخللها عرض من الأمانة التنفيذية حول دور الأدوات التكنولوجية في التصدّي لتداعيات تغيّر المناخ، وذلك ضمن المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغيّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية (ريكار). ثم قدم مدير إدارة المياه في المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، عرضاً عن الأحوال والتطورات في قطاع المياه في المنطقة العربية.

33- وفي خطوة لافتة في الشراكة بين التنمية والثقافة، أطلقت مؤسسة الفكر العربي تقريرها السنوي العاشر للتنمية الثقافيّة 2018-2017 بعنوان "الابتكار أو الاندثار: البحث العلمي العربي، واقعه وتحدياته وآفاقه". واستقطب هذا النشاط عدداً من الوزراء ومتحدثين رفيعي المستوى ومشاركين من قطاعات متنوعة.

34- وتأكيداً على دور التكنولوجيا في رفد التنمية، نظمت الإسكوا حفل إطلاق تقرير حول "آفاق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية" تخلله عرض من الأمانة التنفيذية حول مفاهيم الاقتصاد الرقمي ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتوصيات ركّزت على السياسات العامة وجمع البيانات ومؤشرات القياس.

35- كذلك نظمت اللجنة لقاءً أطلقت خلاله دراسة حول "تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية"، وما تعنيه من شفافية ومساءلة وتحفيز للتعاون، وتلبية لاحتياجات المواطنين وإشراكهم في صنع القرار، مشدّدة على أهمية الاسترشاد بالدروس المكتسبة من التجارب الناجحة ودور التكنولوجيا كأداة، لا كمحور، لتحقيق الحكومة المفتوحة.

الفصل الثالث
تطورات عالمية وإقليمية

36- خصصت اللجنة في اجتماعات كبار المسؤولين حيّزاً من البحث والمناقشة لقضايا وتطورات هامة في العالم والمنطقة استحوذت على عمل ومتابعة من الإسكوا خلال الفترة السابقة. وفي هذا السياق تناول المشاركون مسائل موضوعية ملحة مثل التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، والاتجاهات الكبرى التي يشهدها قطاع النقل وتأثيرها على المنطقة العربية، ودعم الشعب الفلسطيني في ظل تداعيات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته.

ألف- مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2018-2017
(البند 5 من جدول الأعمال)

37- قدمت الأمانة التنفيذية بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/EDID/2018/1/Summary، عرضاً حول مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2018-2017، استهلّته بتحليل ديناميات النمو والمناخ الاستثماري وسوق العمل في العالم وآثارها على المنطقة العربية. ثم تناولت التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، وتحديداً النمو الذي تباطأ قليلاً بسبب تراجع الأنشطة الاقتصادية في البلدان المصدرة للنفط. وأشارت إلى أن المنطقة العربية سجّلت أعلى معدلات البطالة وأقل معدلات المشاركة في القوى العاملة مقارنة بسائر مناطق العالم، مع تباين ملحوظ في النسب بين النساء والرجال.

38- وفي الشق الاجتماعي، أشارت الأمانة التنفيذية إلى تراجع طفيف في حصة النساء في البرلمانات. ونوّهت بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها بعض الدول العربية في تمكين المرأة، مثل تعيين أربع نساء في المجلس الاستشاري في قطر، وإقرار قانون يجيز للمرأة قيادة السيارة في المملكة العربية السعودية. ولفتت إلى أنّ تونس حلّت في الصدارة من حيث حصة النساء في البرلمانات يليها السودان والجزائر فالعراق وموريتانيا، ومعدلات هذه الدول جميعها فوق المتوسط العالمي. وختمت الأمانة التنفيذية عرضها مذكرة بعدد من التحديات التي تواجهها المنطقة العربية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وعلى رأسها استمرار النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي والأمني، وانتشار موجات النزوح واللجوء، وارتفاع مستوى الدين العام. وأشارت أيضاً إلى الفرص المتاحة إذا ما تحسّنت الأوضاع السائدة وتواصل الإصلاح الاقتصادي والمالي والضريبي.

39- وفي المناقشة، أشار المندوبون إلى أهمية التقرير وضرورة إيجاد سُبل لتحويله من عرض للأرقام إلى برنامج يمكن البناء عليه. فقد أجمعوا على ضرورة التعمّق في تحليل أسباب الأوضاع التي يتناولها، وليس على وصفها وحسب، بل اقتراح توصيات لإيجاد حلول تكون أساساً لرؤية مستقبلية وخطة عمل للتعامل مع النتائج. كما أعرب المندوبون عن رغبتهم في أن يتعمّق التقرير في الجوانب الاجتماعية، كالفقر والبطالة، وتوزيع القوى العاملة بين القطاعين العام والخاص، وليس فقط بطالة الشباب والنساء، بهدف التصدي لمشكلة العمالة الوهمية، التي يعاني منها عدد من البلدان العربية. كما أعربوا عن رغبتهم في أن يتناول التقرير دراسة كلفة النزاع والصراع المباشرة وغير المباشرة التي تتكبدها الدول المتضررة من النزاع كما المنطقة ككل؛ ودراسة احتياجات إعادة البناء باعتبارها من المتغيّرات المهمة التي ينبغي التركيز عليها في المنطقة العربية؛ وكيفيّة تأثر الاقتصاد في المنطقة بسائر اقتصادات العالم.

40- وفي التأكيد على أهمية تحديث البيانات والإحصاءات بالاستناد إلى المصادر الوطنية، سجّل مندوب مصر تحفظاً على أرقام نمو الناتج المحلي الإجمالي العائدة إلى مصر، مشيراً إلى أنّ منظمات أخرى تبدو أكثر تفاؤلاً. كما طلب مندوب فلسطين مراجعة الفقرة 19 من التقرير، ولا سيما التدقيق في المعلومات المتعلقة بالبناء والزراعة والصناعة في غزة، مؤكداً أنه ما من قيمة مضافة لهذه القطاعات في منطقة ترزح تحت الاحتلال والحصار.

41- وتعليقاً على التطورات الاقتصادية، طلب مندوب الجمهورية العربية السورية دعم بلده في إنهاء الإجراءات القسرية الاقتصادية المفروضة عليه، مشيراً إلى أن الاستقرار في هذا البلد ستكون له آثار إيجابية على البلدان المجاورة.

42- وفي معرض الرد، أثنت الأمانة التنفيذية على دقة التعليقات، مؤكدة أن الهدف من طرح الدراسة إنما هو النقاش للتحسين. وستعمد إلى مراجعة الأرقام وتحديثها قدر الإمكان في ظل التحوّلات السريعة في واقع المنطقة والعالم. وإذ أكدت على أهميّة التكامل في الحلول المقترحة، أوضحت صعوبة إيجاد حلول موحّدة لمشاكل تتباين أسبابها ونتائجها بين بلد وآخر. فالمشكلة أعمق ممّا تبدو، والواقع العربي المجزأ يستدعي حلولاً أكثر تشابكاً. وتأكيداً على حرص الإسكوا على أهمية التكامل الاقتصادي والاجتماعي، أطلقت تصوّراً لدراسات أولية في ثلاث دول عربية، هي الأردن وتونس والكويت، حول ربط الميزانية بالخدمات الاجتماعية، وهي تعمل مع منظمة العمل الدولية على وضع مشروع متكامل لحل مشكلة بطالة الشباب.

43- وأوضحت الأمانة التنفيذية أنّ المسح يتّبع نموذجاً عالمياً تعتمده الجمعية العامة، وهي تملي موضوعه وهيكليته. ومع أن المجال متاح لمزيد من الشمولية والتعمق في التحليل، يكتفي المسح بعرض الواقع تفادياً لأي ازدواجية مع التقارير الصادرة عن الإسكوا والمتخصصة في المواضيع الاقتصادية والاجتماعية الأخرى التي تكون أكثر تعمّقاً في تصوّر الحلول. وعملاً بتوصية المندوبين، سيُشار في المسح إلى التقارير المتخصصة ويُستند إليها توخياً للتكامل حسب الاقتضاء.

44- وأخذت اللجنة علماً بنتائج مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2018-2017، وأجمع المندوبون على أهمية ربط نتائج المسح بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، لتستفيد منه الدول في التقدم على مسار تحقيق خطة عام 2030.

باء- الاتجاهات الكبرى التي يشهدها قطاع النقل وتأثيرها على المنطقة العربية
(البند 6 من جدول الأعمال)

45- قدمت الأمانة التنفيذية بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/30/4، عرضاً حول الاتجاهات الكبرى التي يشهدها قطاع النقل وتأثيرها على المنطقة العربية. وقد استند هذا العرض إلى عدة مسوح أجرتها الإسكوا في هذا المجال، كشفت عن مَواطن الضعف في قطاع النقل، ولا سيما في السكك الحديدية، وتغطية الطرق، وخدمات النقل البيني للبضائع، ومستوى الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية، ومؤشرات الأداء اللوجستي، والتكامل الإقليمي. وفي هذا السياق، تقوم الإسكوا بإعداد مشروع لصياغة رؤية استراتيجية لتطوير نظام النقل المتعدد الأنماط بحيث يكون من دعائم تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

46- وتناول العرض المحاور الرئيسية لمحركات التغيير الكبرى في قطاع النقل. وهذه المحاور هي: (أ) الجغرافيا والبيئة، بما في ذلك مبادرة الحزام والطريق الصينية، والملاحة عبر المحيط المتجمد الشمالي، وتراجع استخدام الوقود الأحفوري نتيجة لتصاعد الهواجس البيئية؛ (ب) السكان والمجتمع، بما في ذلك تزايد النمو السكاني، والضغط العمراني، وتغيّر أنماط الاستهلاك؛ (ج) الاقتصاد والتمويل، بما في ذلك الأهمية المتزايدة للاقتصادات الناشئة ودور النقل فيها، وتحديات تمويل التنمية؛ (د) التنظيم والحوكمة، بما في ذلك الاتفاقيات الدولية التي ترعى أنشطة النقل على المستويين الدولي والإقليمي، وانفتاح الحوكمة، ومشاركة المستخدمين في تقييم أداء الوسائل؛ (هـ) العوامل السياسية والنزاعات التي تؤدي إلى تغيّر خطوط النقل وانتشار الهواجس في مجال أمن الطاقة؛ (و) التكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك استخدام مصادر الطاقة النظيفة والطاقة الشمسيّة، وابتكار القطار الفائق السرعة، والمركبات الذاتية الحركة. وشددت الأمانة التنفيذية في ختام العرض على أهمية التعاون الإقليمي وبلورة رؤية موحّدة ومتكاملة للتغلب على تحديات قطاع النقل في المنطقة العربية.

47- وفي معرض المناقشة، نوّه المندوبون بأهمية هذه الدراسة التي أعدتها الإسكوا للدفع بقضايا التبادل التجاري والتكامل والتنمية في المنطقة العربية. وشددوا على أهمية التعاون الإقليمي لإيجاد حلول مبتكرة جماعية، وتعزيز الترابط الإقليمي في قطاع النقل وترابط السياسات لتعظيم الفائدة الوطنية وتحويلها إلى فائدة إقليمية. واعتبروا أن هذه الدراسة تقدم وجهة نظر سلبية حول مبادرة الحزام والطريق الصينية مع أن هذه المبادرة قد تنطوي على بعض الإيجابيات مثل خفض حصة النقل البحري، وزيادة الأنشطة الاقتصادية التي تساعد على زيادة حركة النقل. وطرح المشاركون أيضاً تساؤلات عن الآفاق المستقبلية للمبادرة الصينية وعن مساهمتها في زيادة حجم النقل ومدى تأثيرها على المنطقة العربية، معتبرين أنها مبادرة تعطي شكلاً جديداً للعولمة.

48- وأشار المندوبون إلى دور الإسكوا في نقل الخبرات العالمية للاستفادة منها من أجل تيسير التجارة في المنطقة العربية، ومدى مساهمة مشاريع السكك الحديدية التقليدية بين البلدان العربية في خفض تكاليف النقل، ودور الدراسة الإقليمية التي يجري إعدادها في استشراف المستقبل. واقترحوا إضافة مكوّن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى الورقة المفاهيمية، وإجراء التقييم لاختيار السيناريو الأفضل وتقييم المخاطر المتعلقة بتنفيذه. وذكروا السيارة الشمسية المستقلة التي ابتكرها السودان، وذكروا كذلك مبادرات أخرى، كمثال على قدرة البلدان العربية على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع النقل، وتوليد فرص العمل.

49- واقترح المندوبون ربط النموذج الوارد في التقرير بالتطورات التي تشهدها البلدان العربية في قطاع النقل مع مراعاة التغيير في أنماط الاستهلاك وتحليل أثر قطاع النقل على الإنتاج والتجارة، ومن ثم رسم السيناريوهات استناداً إلى هذا النموذج وربطها مباشرة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة والاستفادة من نماذج اقتصادية أخرى للإسكوا. واعتبر المندوبون أن التنمية في أي قطاع تنبع من قرار سياسي على المستويين الوطني والإقليمي، وأن المنطقة مجزأة حالياً وتفتقر إلى القرار السياسي الموحّد، ما يصعّب بلورة رؤية استراتيجية موحّدة للنقل في المنطقة العربية. وشدّدوا على أهمية نشر ثقافة التنمية لصالح الأجيال المقبلة، ودعوا الإسكوا إلى الاطلاع على الدراسات الوطنية حول قطاع النقل والبناء عليها في صياغة الاستراتيجية الموحّدة.

50- وتناول المندوبون مكوّناً آخر ينبغي أن تشمله دراسة الإسكوا وهو تحليل الميزة النسبية للمنطقة العربية في قطاع النقل، ولا سيما النقل البحري، نظراً إلى عدد الموانئ العربية التي يمكن أن تتأثر بمبادرة الحزام والطريق الصينية. واقترحوا التركيز على ثلاثة نماذج للنقل الجوي والبحري والبري لإجراء تحليل معمّق للوضع الحالي لقطاع النقل، ودراسة التحديات، واستشراف المستقبل. وطرحوا سؤالاً عن فعالية اللجان الوطنية لتسهيل التجارة والنقل، وتطرقوا إلى لجنة النقل التي دأبت على إجراء دراسات حول هذا القطاع وقدمت حلولاً لتسهيل التجارة والنقل.

51- وفي معرض الرد، نوّهت الأمانة التنفيذية بمداخلات المندوبين التي تأتي في الوقت المناسب للاسترشاد بها في إعداد الدراسة. وأكدت أن اللجان الوطنية لا تزال قائمة في إطار العمل الدوري للجنة النقل، وأن الميزة النسبية للنقل البحري في المنطقة العربية تقع في صلب الاهتمامات ولكنها تواجه في الوقت الراهن تهديداً لا يمكن التغلب عليه إلا بانخراط البلدان العربية في عدد من المشاريع. ومن المهم أيضاً النظر في وضع كل بلد عربي وما أعدّه من خطط واستراتيجيات وطنية حول قطاع النقل.

52- وأكدت الأمانة التنفيذية أن الإسكوا لها دور هام في هذا الإطار لتحفيز الرؤية الإقليمية المستقبلية وفقاً للتطورات على المستوى الوطني، وأشارت إلى ثلاثة اتفاقات دولية وقعتها الدول في مجال النقل في المشرق

العربي برعاية الإسكوا، وهي اتفاق الطرق الدولية، واتفاق السكك الحديدية، ومذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري. أمّا اتفاقية النقل الدولي المتعدد الوسائط، فأصبحت في عهدة جامعة الدول العربية. وقد وُضعَ اتفاق التحرير التدريجي للنقل العربي بين البلدان العربية في عام 2005، ولكنه لم يُنفَّذ. وأوضحت الأمانة التنفيذية أن الدراسة المعروضة هي ورقة مفاهيم غير شاملة تتناول أبرز محركات التغيير في قطاع النقل للاستناد إليها في الصياغة المشتركة لاستراتيجيات التخطيط، وأن تقييماً مفصلاً للبدائل والآثار الإيجابية والسلبية سيُجرى لتحديد الأولويات في قطاع النقل.

جيم- دعم الشعب الفلسطيني: تداعيات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته
(البند 7 من جدول الأعمال)

53- قدمت الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/30/5، عرضاً لخصت فيه تقريرها عن تداعيات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته بحق الشعب الفلسطيني. فعملاً بقرارات الإسكوا في دوراتها الوزارية السابقة، وخاصة القرارين 316 (د-28) و326 (د-29)، تقوم الأمانة التنفيذية برصد وتحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتداعيات الممارسات والسياسات الإسرائيلية المنتهكة للقانون الدولي. وتضمن العرض ما يجري يومياً من هدم واستيلاء على الأرض، وتهجير قسري، وهدم للمنازل والمنشآت، ومصادرة الممتلكات، وإفراط في استخدام القوة والقمع. وتطرق إلى الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ أحد عشر عاماً، وما يُلحِقه من أضرار بالقطاعات الحيوية للاقتصاد والمجتمع تصل إلى حد النكوص في التنمية، وتحويل غزة إلى منطقة غير قابلة للحياة حسب فريق الأمم المتحدة القُطري في فلسطين.

54- وأكد التقرير على ضرورة دفع القطاع الصناعي الفلسطيني والاعتماد على الإمكانات الصناعية القائمة على الموارد المحلية من أجل التغلب على القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي، وشدّد على الحاجة إلى مزيد من الدراسات حول قطاعات التجارة الزراعية والتصنيع بهدف إيجاد السُّبل الممكنة للتغلّب على القيود الإسرائيلية التي تعوق تنميتها.

55- وفي معرض المناقشة، شكر مندوب فلسطين الإسكوا والدول العربية على الدعم المستمر، ورحّب بقرار اللجنة بإنشاء وحدة خاصة بشؤون فلسطين لتقديم الدعم للمؤسسات الفلسطينية وتعزيز قدراتها. وأكد على أهمية حساب كلفة الاحتلال التراكمية وتوظيف ذلك في محاسبة إسرائيل في المحافل الدولية، مشدداً على استحالة تحقيق التنمية المستدامة تحت الاحتلال.

56- وأيّد المندوبون ما ورد في التقرير، وشكروا الإسكوا على دورها في توثيق الانتهاكات الإسرائيلية، وهو سلاح هام في الدفاع عن الحقوق. ودعوا إلى تسليط الضوء في التقارير التالية على جوانب أخرى من معاناة الشعب الفلسطيني، ولا سيما قضية التهجير القسري من القدس الشرقية. وأكدوا على فلسطينية القدس وضرورة احترام المقدسات، وعلى أن السلام هو الطريق الوحيد لحل النزاعات وفقاً للقرارات والمواثيق الدولية النافذة في سائر أنحاء العالم.

57- ونوّه ممثل الأمانة التنفيذية باقتراحات المندوبين، مؤكداً ضرورة وضع دراسات تتناول أوجهاً أخرى من معاناة الشعب الفلسطيني، وهذا ما تعمل عليه الإسكوا. ولفت إلى أن اللجنة تقوم أيضاً بجهد بحثي هو الأول من نوعه، لتحديد واقع نكوص التنمية في ظل الاحتلال، ولحساب الأثر التراكمي الطويل الأمد لسياسة الاحتلال.

الفصل الرابع
أعمال اللجنة والهيئات الفرعية

58- تناول البحث في اجتماعات كبار المسؤولين أعمال اللجنة وهيئاتها الفرعية خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين. وركزت المناقشات على نتائج المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2018، والربط بين مسارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومسار التنمية المستدامة. ونظرت اللجنة في مقترح لإنشاء المركز العربي لسياسات تغيّر المناخ في الإسكوا، واستعرضت أنشطة مركز الإسكوا للتكنولوجيا خلال الفترة 2016-2017. وتوقفت عند التقدم في تنفيذ إعلان الدوحة والقرارات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها التاسعة والعشرين. وفي إطار هذا البند أيضاً، نظرت اللجنة في تقارير اللجنة التنفيذية والهيئات الفرعية المنعقدة في الفترة الفاصلة بين الدورتين التاسعة والعشرين والثلاثين.

ألف- نتائج المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2018
(البند 8 من جدول الأعمال)

59- عرضت الأمانة التنفيذية بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/30/6، نتائج المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2018، الذي نظمته الإسكوا بالشراكة مع جامعة الدول العربية ومنظومة الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية. وعقد المنتدى دورته الخامسة في الفترة من 24 إلى 26 نيسان/أبريل 2018. وكان موضوعه "الموارد الطبيعية والأجيال المقبلة والصالح العام". والمنتدى منبر إقليمي رفيع المستوى للحوار والتنسيق حول آليات تنفيذ ومتابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية.

60- وخلُص المنتدى إلى مجموعة من الرسائل في خمسة مجالات رئيسية، ستُرفع إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد في نيويورك في الفترة من 9 إلى 18 تموز/يوليو 2018 تحت عنوان "التحوّل نحو مجتمعات مستدامة ومنيعة". وتناولت هذه الرسائل الأولويات التنموية للمنطقة العربية وأهمية المشاركة والتكامل في تنفيذها؛ وتنفيذ ومتابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من منظور البلدان العربية؛ والموارد الطبيعية وأهداف التنمية المستدامة والأجيال القادمة من منظور عربي؛ ومواضيع ذات أولوية على المستوى الإقليمي على غرار التنويع الاقتصادي، والتخطيط لمدن منيعة وشاملة ومستدامة، وتمويل التنمية المستدامة، وتمكين المرأة ودور الشباب؛ وضرورة دعم الجهود الإقليمية في الإعداد للمنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2019.

61- وفي معرض المناقشة، أشار المندوبون إلى أن الحيِّز المتاح لمسألة تمويل التنمية ليس كافياً، لأنه يهمل الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، واستفهموا عن الآلية التي تعتمدها الإسكوا لتتبع التوصيات الواردة في التقرير، وعن الفائدة من إنشاء هيئة عربية للطاقة والمياه والغذاء. ورأوا أن إطار العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا يمكن أن يبقى إقليمياً، بل ينبغي تناوله في منتديات وطنية لتعزيز الحوار الداخلي بين الحكومة والجهات المحلية المعنية. واقترحوا مساعدة الدول في وضع تقاريرها الوطنية الطوعية من خلال إنشاء منصة تشاركية للاستفادة من خبرات الدول التي قدمت هذه التقارير.

62- وفي معرض الرد، أفادت الأمانة التنفيذية أن بعض التوصيات المدرجة في التقرير لا تقع ضمن اختصاص الإسكوا. ويقع البحث في إمكانية إنشاء هيئة عربية للطاقة والمياه والغذاء في إطار المنظور الأوسع لتفعيل الترابط بين هذه القضايا الأساسية الشديدة التداخل. وأثنت الأمانة التنفيذية على اقتراح إنشاء منتديات وطنية للبحث في أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي نظراً للفوارق التنموية بين البلدان وضمن البلد الواحد. وأشارت إلى أنها تلقت أكثر من طلب للمساعدة في إعداد التقارير الوطنية الطوعية، وأنها على استعداد لتقديم كل الدعم في هذا المجال، ولا سيما للبلدان التي تشهد نزاعات، لأنها تحتاج إلى تصوّر مختلف.

63- أخذت اللجنة علماً بالرسائل الصادرة من المنتدى العربي لعام 2018. وأثنت على الدور الذي يقوم به المنتدى في تبادل الخبرات الإقليمية حول تنفيذ خطة 2030، وفي إتاحة مساحة للدول العربية لمناقشة موضوع المنتدى السنوي الرفيع المستوى بشكل أكثر استفاضة وعمقاً.

باء- الربط بين مسارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومسار التنمية المستدامة
(البند 9 من جدول الأعمال)

64- قدمت الأمانة التنفيذية في إطار هذا البند وبالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/30/7 عرضاً أوضحت فيه المسارات التي تتبعها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمفهوم الشامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. وبدايات هذه المسارات الدولية والإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي منذ انعقاد القمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها الأولى (جنيف 2003) والثانية (تونس 2005) وحتى اعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات في 16 كانون الأول/ديسمبر 2015.

65- وتنقسم هذه المسارات إلى ثلاثة: مسار القمة العالمية لمجتمع المعلومات، ومسار حوكمة الإنترنت المنبثق عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات، ومسار العلم والتكنولوجيا والابتكار. وقد استعرضت الأمانة التنفيذية كل منها من منظورين، دولي وإقليمي. وركزت على الآليات الإقليمية للمشاركة فيها على المستوى الدولي وعلى أنشطة المتابعة الإقليمية. وسلطت الضوء على دور الإسكوا في متابعتها، من خلال مجموعة كبيرة من الدراسات والمبادرات، ولا سيما برنامج "ازدهار" حول مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي للمنطقة العربية، والمنتدى العربي لحوكمة الإنترنت الذي يهدف إلى تفعيل التعاون العربي الشامل لحوكمة الإنترنت.

66- وفي معرض المناقشة، أكد المندوبون على أن حوكمة التحوّل الرقمي أصبحت ضرورةً في ضوء تزايد مستخدمي الإنترنت، وأنها لا تعني تضييق هامش الحرية، بل تحد من سوء استخدامها، كما أنها تضع تكنولوجيا المعلومات في صلب اهتمام الدول، وتربطها بالعملية الإنمائية. وسألوا عن دور الإسكوا في مساعدة الدول العربية على مواكبة التكنولوجيات الحديثة، وتقليص الفجوة الرقمية، والقضاء على ما يسمى بالأمية الحديثة، أو العجز عن مواكبة الثورة الرقمية. وسألوا أيضاً عن دورها في تشجيع المحتوى الرقمي العربي، والربط بين المسارات المذكورة وأهداف التنمية المستدامة، وتحليل التقارير والتوصيات الدولية حول جاهزية الحكومات والتنافسية، ورصد التوجهات العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

67- وأكد ممثل الأمانة التنفيذية على التنسيق المستمر مع الدول العربية في مسائل حوكمة الإنترنت. ورأى أن الأمية الحديثة هي من التحديات التي تواجه واضعي السياسات، مشيراً إلى دور الإسكوا في التصدي لها من

خلال دراسات تسلط الضوء على أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، ومن خلال رصد التوجهات التي يشهدها العالم. وأشار إلى أن اللغة العربية أصبحت، بفضل جهود التعاون بين الإسكوا وجامعة الدول العربية، اللغة الرابعة عالمياً في المحتوى الرقمي على الإنترنت. وفي ما يتعلق بربط مسارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمسار التنمية المستدامة، أشار إلى وضع دراسات لتوجيه سياسات الدول العربية بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نحو تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية.

68- وأخذت اللجنة علماً بمضمون هذه الوثيقة، وأكدت على أهمية التوازن في إطار حوكمة الإنترنت بين الدور المحوري للدولة ودور الكتل الفاعلة الأخرى في هذا المجال.

جيم- مقترح إنشاء المركز العربي لسياسات تغيّر المناخ في الإسكوا
(البند 10 من جدول الأعمال)

69- عرضت الأمانة التنفيذية بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/30/8، مقترح إنشاء المركز العربي لسياسات تغيّر المناخ في الأمانة التنفيذية للإسكوا. وكانت اللجنة التنفيذية قد وافقت، في اجتماعها الرابع، على مقترح إنشاء مركز عربي لسياسات تغيّر المناخ في الأمانة التنفيذية للإسكوا يعمل على إعداد الدراسات وبناء قدرات الدول العربية، ولا سيما في مجال المفاوضات المتعلقة بتغيّر المناخ، وطلبت النظر في المقترح في الدورة الثلاثين. وسيركز المركز في مجالات عمله على إعداد البلدان العربية للمفاوضات المتعلقة بتغيّر المناخ، ودعمها في إعداد المشاريع للحصول على التمويل، ومساعدتها في صياغة السياسات والإجراءات الرامية إلى التكيّف مع تغيّر المناخ وتخفيف آثاره.

70- وعرضت الأمانة التنفيذية الخلفية التي سبقت اقتراح إنشاء المركز العربي لسياسات تغيّر المناخ. وأشارت إلى أنّ قاعدة المعارف الإقليمية هي المنصة الأساسية التي يستند إليها المركز المقترح. ولخّصت رؤية المركز بتعزيز قدرات الدول العربية على التعامل مع تغيّر المناخ بمختلف جوانبه وربطه بمبادئ ومفاهيم التنمية المستدامة. وركائز عمله أساسية وهي تقديم المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية؛ وبناء القدرات من خلال تعزيز المؤسسات وصنع السياسات؛ وتعزيز ودعم المنتديات الإقليمية من أجل تبادل الآراء وتنسيقها وبناء التوافق بشأنها، والاستجابة المتكاملة للتحديات الإقليمية؛ والوصول إلى المنتجات المعرفية والبيانات والمعلومات. وشدّدت على دور المركز في وضع أرضية مشتركة تأخذ بخصائص كل بلد بعيداً عن التداخل والتكرار. وركّزت على الترابط بين أمن المياه والطاقة والغذاء، وترابط هذه المجالات بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وعلى دور المركز في توفير فرص الاستفادة من العمل عبر القطاعات.

71- وفي معرض المناقشة، أشاد المندوبون بأهمية المركز في التعاطي مع قضايا تغيّر المناخ التي تهدد المنطقة العربية والعالم، حيث ستنشأ ظاهرة لاجئي المناخ في الأعوام المقبلة، وفي تركيزه على البعد المناخي كما ورد في خطة التنمية لعام 2030. وتمنّوا إعادة النظر في توزيع الموارد وترشيدها بحيث لا تأتي النفقات الإدارية على حساب البرامج والعمل؛ وتوفير التمويل من خارج الميزانية؛ والحصول على التكنولوجيا الملائمة؛ وحشد الخبرات الوطنية الإقليمية والدولية؛ وتأمين أدوات لبناء القدرات والعمل على إدخال التغيّر المناخي في المناهج التدريبية والتعليمية وربطه بالتنمية المستدامة؛ وتنظيم حملات للتوعية بأهمية التعامل مع تغيّر المناخ.

72- وأعرب مندوب الكويت عن موافقته على إنشاء المركز من حيث المبدأ ولكنه أبدى تحفظه على الآلية المقترحة، لأن المركز يتقاطع في التخصصات مع بعض المنظمات الدولية والأممية. وشدّد على ضرورة استدامة التمويل من خارج الميزانية. وأشار إلى إعادة النظر في الميزانية المقترحة. وأكد المندوبون على أهمية تحديد الولايات بوضوح والاستفادة من خبرات الإسكوا لمشاركة أكثر فعالية وتجانساً في المحافل الدولية.

73- وفي معرض الرد، أشارت الأمانة التنفيذية إلى أنّ الشراكات تغني الجهود وتوسّع نطاق العمل وتوحّده، ليس من الناحية المؤسسية والآلية إنّما من ناحية منهجية العمل والمفاهيم وكيفيّة ربط تغيّر المناخ من منظور بيئي بالمواضيع الأخرى، وتوثيق التواصل مع الشركاء بغرض توحيد المواقف. وأضافت أنّ الإسكوا تطمح إلى بناء القدرات أكثر منه إلى التمويل، والعمل عبر القطاعات، والبناء على الشراكات الناجحة، لأنّ تغيّر المناخ لم يعد موضوعا بيئياً وحسب بل يطال السياسة والاقتصاد والمستوطنات البشرية والمياه. فلا بد من التعاطي معه من منظور شامل، والتعاون مع الآليات المؤسسية على المستوى الوطني.

74- وأخذت الأمانة التنفيذية علماً بكافة ملاحظات وتعليقات واقتراحات مندوبي الدول الأعضاء، وبأنّ التوجّه العام هو في المضي قدماً في إنشاء المركز مع الحرص على توضيح مسألة الولايات والأدوار والتأكيد على مبدأ الشراكة في التنفيذ مع المؤسسات الإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة، ورفع تقارير دورية إلى اللجنة التنفيذية لمتابعة نشاط المركز، ومتابعة النظر في استدامة التمويل لمرحلة ما بعد الست سنوات المقبلة من خارج الميزانية العادية للأمم المتحدة، وإخضاع الموضوع للمزيد من البحث والمناقشة مع الدول الأعضاء.

دال- أنشطة مركز الإسكوا للتكنولوجيا خلال الفترة 2016-2017
(البند 11 من جدول الأعمال)

75- عرضت الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/30/9، أنشطة مركز الإسكوا للتكنولوجيا خلال الفترة 2016-2017. فتطرقت إلى إنجازات المركز مقارنة إياها بالإنجازات المتوقعة، وإلى الخدمات الاستشارية التي قدمها والشراكات التي عقدها مع منظمات حكومية وأكاديمية في الدول الأعضاء. واستعرضت الاجتماعات التي عقدها مجلس إدارة المركز ولجنته الفنية.

76- ثم تطرقت الأمانة التنفيذية إلى أهم بنود خطة عمل المركز لعام 2018، التي تشمل تعزيز قدرات الجهات المعنية، والاستجابة لطلبات الخدمات الاستشارية الواردة من الدول، ودعم الدول الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تسخير العلوم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى عقد جلسات العمل وتطوير الشراكات، والتنسيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين، وتطوير المنتجات المعرفية، وإجراء البحوث والدراسات، ونشر المعلومات.

77- وفي معرض المناقشة، أعرب المندوبون عن رغبتهم في توسيع نطاق عمل المركز ليشمل عدداً أكبر من الدول الأعضاء لتستفيد من خبرته في سياسات الابتكار والبحث العلمي بدلاً من التركيز على عدد محدود من الدول الأعضاء. وأكدوا على ضرورة تحديد ولاية المركز بدقة لتجنب الازدواجية في العمل بين مختلف الأقسام المختصة والمراكز الأخرى التابعة للإسكوا. واستفسروا عن آلية تقدّم الدول بطلبات المساعدة، وإن كانت تُجرى من خلال ممثلي الدول الأعضاء في مركز الإسكوا للتكنولوجيا أم من خلال طلبات رسمية للإسكوا، وما إذا كان إجراء دراسات علمية بشأن تغيّر المناخ يدخل ضمن ولايات المركز.

78- ورداً على تعليقات المندوبين، أشارت الأمانة التنفيذية إلى أن المركز قدم منذ إنشائه خدمات استشارية لمجموعة كبيرة من البلدان، هي تونس وعُمان وفلسطين وقطر ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى الأردن ولبنان. وأكدت على التكامل في العمل ضمن ولاية الإسكوا، التي تسعى إدارتها جاهدة إلى تجنب أي تداخل أو ازدواجية بين ما تقدمه أقسامها ومراكزها وجميع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى من مشاريع وخدمات. وأوضحت أن طلبات المساعدة تُقدَّم إمّا عن طريق أعضاء مجلس إدارة المركز أو من خلال طلب رسمي للإسكوا من خلال القنوات الرسمية لطلبات التعاون الفني. وركزت على الجانب العملي القوي في نشاط المركز، وقدرته على التواصل الجدي مع القطاع الخاص ومراكز البحوث، منوهةً بالتعاون مع الجمعية العلمية الملكية في الأردن التي استضافت المركز منذ إنشائه ولا تزال تنتدب موظفيها إليه وترفده بالخبرات.

هاء- تنفيذ إعلان الدوحة والقرارات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها التاسعة والعشرين
(البند 12 من جدول الأعمال)

79- عرضت الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/30/10، الإجراءات التي اتخذتها تنفيذاً لإعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والقرارات الصادرة عن اللجنة في دورتها التاسعة والعشرين التي عقدت في الدوحة من 13 إلى 15 كانون الأول/ديسمبر 2016، بشأن مجالات عملها المختلفة والقضايا التي تهم الدول الأعضاء. وأوضح أمين سر اللجنة أنّ اللجنة قدمت تقارير دورية عن تنفيذ الإعلان في اجتماعات اللجنة التنفيذية، والعرض استكمال لهذه الجهود. وبما أنّ القرار من شقين، ركّز العرض على إنجازات كل من الشُّعب الفنية في تنفيذ ما طلبته الدول الأعضاء من الأمانة التنفيذية في الإعلان، في حين استعرضت الدول الأعضاء جهودها في الشق الموجه إليها في الإعلان.

80- وفي معرض المناقشة، تحدث المندوبون عن إنجازات دولهم ورؤيتها لخطة التنمية المستدامة على ضوء إعلان الدوحة. فقد بذلت عُمان جهوداً لدمج أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية، وعملت على إعداد تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030، وأشادت بالتعاون المستمر مع الإسكوا في بناء القدرات وإعداد التقارير الوطنية. وفي العراق، تبنّت الحكومة، رغم التحديات الأمنية والسياسية التي تفرض على البلد أولويات وطنية وترتب على ميزانيته أعباءً مالية، أهداف التنمية المستدامة في القوانين والخطط والبرامج الوطنية. وقد عمدت إلى إنشاء هيكل مؤسسي في وزارة التخطيط لتوجيه السياسات في جميع الوزارات. كما أنشأت خلية وطنية من مدراء عامين من الوزارات المعنية، وشكلت لجاناً محلية في جميع المحافظات لتوطين الأهداف. وأطلق العراق برنامجاً حكومياً في عام 2014 واستراتيجيات لمعالجة قضايا اجتماعية، وخطة التنمية الوطنية لعشر سنوات قادمة. والعراق مقبل على تقديم التقرير الوطني الطوعي وطلب إلى الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لتقديمه في عام 2019.

81- وبذلت فلسطين جهوداً حثيثة في تنفيذ إعلان الدوحة، وعملت على تطوير أجندة السياسات الوطنية للأعوام 2017-2022، وهي تعمل على إعداد التقرير الوطني الطوعي الأول لتقديمه إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى الشهر القادم. وفيما يتعلق باحتساب كلفة الاحتلال، شُكلت لجنة توجيهية وزارية تُعنى بتقديم الدعم والمساندة التنسيقية مع الإسكوا وشركائها. وتساءل مندوب فلسطين عن كيفيّة انعكاس الإعلانات الوزارية على برنامج عمل الإسكوا، وأوصى الأمانة التنفيذية بتقديم مقترح أولي حول الأنشطة المقترحة لتنفيذ كل إعلان، ما يتيح التقييم مع الوقت. ولفت مندوب الأردن إلى ضرورة الاستفادة من الخبرات والاستشارات لتحقيق الدول العربية الأهداف المرجوّة، ونوّه بأداء بلده الذي كان سبّاقاً في تقديم التقرير الوطني الطوعي في نيويورك، مشيراً

إلى أنّ الصعوبة هي في تحويل الالتزامات والاستراتيجيات إلى واقع. ودمج السودان أهداف التنمية المستدامة في الخطة الاستراتيجية الوطنية ووضع إطاراً وطنياً للتقويم والتقييم.

82- ووضع الكويت خارطة طريق واضحة لتحقيق خطة عام 2030، بالاستناد إلى الخطة الإنمائية الخمسية 2015-2020 التي تشكل الأساس في تحديد الأولويات الوطنية والعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيقدّم التقرير الطوعي الأول في عام 2019. وفي هذا الإطار شكل لجنة توجيهية لمتابعة تنفيذ خطة عام 2030، تضمّ في عضويتها جهات حكومية وممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني ومراقبين محليين ودوليين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومراقبين من مجلس الأمة وديوان المحاسبة. وأثمر اجتماع الشركاء مع المراقبين عن إعداد تقرير وطني يعكس الحالة في تنفيذ خطة عام 2030. وفي اليمن، اتخذ مجلس الوزراء قراراً بتكليف وزارة التخطيط والتعاون الدولي بدمج خطة التنمية في برنامج إعادة الإعمار، وهو في صدد تشكيل فريق وطني يضم ممثلين عن الهيئات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وطلب اليمن الدعم من الإسكوا في إعداد تقرير مرجعي عن مستوى تنفيذ الأهداف بناءً على طلب مجلس الوزراء. وأشار مندوب اليمن إلى التعاون المستمر مع الشركاء الدوليين لتقييم الاحتياجات في مجال رسم السياسات وتنفيذ الأهداف. ومن أكبر التحديات التي يواجهها اليمن النقص في البيانات الإحصائية، وتجزئتها بين أجهزة وطنية ووكالات دولية.

83- وأثنت الأمانة التنفيذية على ما أنجزته الدول الأعضاء رغم التحديات الجسيمة التي تواجهها المنطقة، وأكدت على ارتباط مخرجات الإعلانات الوزارية بأنشطة برنامج العمل في نهج متكامل عبر الشُّعب المتخصصة. والإعلان إنما هو عملية يمتد تنفيذها على مدى عامين، وتتيح اجتماعات اللجنة التنفيذية كل 6 أشهر، إمكانية تصحيح المسار وإجراء التعديلات اللازمة على الأنشطة لتكون أكثر استجابة لمتطلبات الإعلانات. ورداً على سؤال عن مجموعات المؤشرات الإحصائية، فصّل ممثل الأمانة التنفيذية توزيع المؤشرات في ثلاث مجموعات اقتصادية واجتماعية وبيئية، وأكد العمل على المؤشرات القائمة التي تهمّ المنطقة انطلاقاً من الأولويات الوطنية.

84- وأشارت الأمانة التنفيذية إلى أن جدول أعمال الدورة يتضمن بنوداً خاصة بمواضيع عدد من قرارات الدورة التاسعة والعشرين، وقدمت الشُّعب المعنية عروضاً عن العمل المنجز تنفيذاً لها. وعن الوحدة المعنية بشؤون فلسطين، أشارت الأمانة التنفيذية إلى أنّ الوحدة المصغرة في طور التأسيس، ويتوقع استكمال الإجراءات في المدى القصير. وفي الختام، أخذت اللجنة علماً بالمعلومات والمقترحات، وأكدت على دعمها المستمر للدول الأعضاء في تنفيذ إعلان الدوحة والقرارات وخطة عام 2030، وأوصت الدول بموافاة الأمانة التنفيذية بمساهماتها وتقاريرها للإبلاغ عن التزامها في تنفيذ الجزء المتعلق بها من إعلان الدوحة.

واو- تقارير اللجنة التنفيذية
(البند 13 من جدول الأعمال)

85- عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعين في الفترة الفاصلة بين دورتي اللجنة التاسعة والعشرين والثلاثين، اجتماعها الثالث في الرباط، يومي 6 و7 أيار/مايو 2017 وصدر تقريره في الوثيقة E/ESCWA/2017/EC.3/8/Report؛ واجتماعها الرابع في بيروت، يومي 13 و14 كانون الأول/ديسمبر 2018 وصدر تقريره في الوثيقة E/ESCWA/2017/EC.4/9/Report. وأشاد أمين سر اللجنة بالقرار 320 (د-28) بشأن

تغيير اسم اللجنة الفنية إلى "اللجنة التنفيذية" وتعديل صلاحياتها، ما أتاح لها اتخاذ القرارات الآنية، ومواكبة التطورات، ونوّه بالدور الفعال للجنة.

86- اعتمدت اللجنة التقريرين وأشادت بالدور الذي قامت به اللجنة التنفيذية في الفترة الفاصلة بين انعقاد الدورتين الوزاريتين.

زاي- تقارير الهيئات الفرعية للجنة عن دوراتها
(البند 14 من جدول الأعمال)

87- عُرضت على اللجنة في إطار هذا البند تقارير الهيئات الفرعية التي لم يتم عرضها على اللجنة التنفيذية عن دوراتها المنعقدة في الفترة الفاصلة بين دورتي اللجنة التاسعة والعشرين والثلاثين، وهي:

(1) تقرير لجنة المرأة عن دورتها الثامنة، بيروت، 5-4 تشرين الأول/أكتوبر 2017 (E/ESCWA/ECW/2017/IG.1/7/Report)؛

(2) تقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها الحادية عشرة، الخرطوم، 18-17 تشرين الأول/أكتوبر 2017 (E/ESCWA/SDD/2017/IG.1/6/Report)؛

(3) تقرير لجنة النقل واللوجستيات عن دورتها الثامنة عشرة، بيروت، 21-20 كانون الأول/ديسمبر 2017 (E/ESCWA/EDID/2017/IG.1/9/Report)؛

(4) تقرير اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية (تحرير التجارة الخارجية) عن دورتها الحادية عشرة، بيروت، 28-27 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 (E/ESCWA/EDID/2017/IG.3/11/Report)؛

(5) تقرير اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية (تمويل التنمية) عن دورتها الثانية عشرة، بيروت، 5-4 كانون الأول/ديسمبر 2017 (E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/9/Report).

88- وبعد أن قدّم مديرو الشُّعب لمحة عن أبرز الإجراءات والتوصيات التي خلُصت إليها الاجتماعات، أخذت اللجنة علماً بالإنجازات المحققة، وأعلن رئيس الدورة اعتماد تقارير الهيئات الفرعية للجنة.

الفصل الخامس
قضايا الإدارة

ألف- أداء البرنامج لفترة السنتين 2016-2017
(البند 15 من جدول الأعمال)

89- قدمت الأمانة التنفيذية بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/30/13، عرضاً عن أداء البرنامج، ركزت فيه على أبرز النتائج التي حققها برنامج العمل لفترة السنتين 2016-2017، ولا سيما إضافة 25 ناتجاً في إطار الميزانية العامة، وإنشاء وحدة مخصصة لخطة التنمية المستدامة مع ربط هذه النواتج الجديدة بموارد مالية إضافية

شكرت البلدان الأعضاء على دعمها في الحصول عليها. وأعلنت الأمانة التنفيذية عن إطلاق إحدى أبرز قواعد البيانات باللغة العربية في المنطقة، توفر القدرة على البحث في كل نقطة من نقاط البيانات وربطها ببيانات أخرى لأبرز المنظمات مثل البنك الدولي ومنظومة الأمم المتحدة. ومن شأن هذه القاعدة أن تعوّض عن النقص الشديد في المصطلحات الإحصائية التي تفتقر إليها البلدان العربية، ولا سيما عند تقديم طلبات لتمويل المشاريع التي تحتاج إلى إطلاقها.

90- وفي معرض النقاش، تحفّظ مندوب الجمهورية العربية السورية على الفقرة 11 من الوثيقة المعروضة التي تشير إلى إصدار "الإطار الاستراتيجي لبدائل السياسات" بناءً على مدخلات ما يزيد على 1,600 جهة سورية معنية، معتبراً أن ذلك لا يمثل موقف الحكومة السورية، واستفهم عن منابر الحوار الواردة في الفقرة 12. وشكر مندوب السودان الإسكوا على حرصها على استخدام اللغة العربية السليمة في وثائقها. وسأل مندوب الكويت عن الآليات التي تعتمدها الإسكوا في طلب المساهمات من الجهات المانحة، وما إذا كانت هذه الجهات تتدخل في القرارات التي تصدر. ودعا المندوبون إلى مقارنة الإنجازات المحققة مع البرنامج، وليس فقط بالأرقام، وإلى اعتماد مؤشرات غير عددية للقياس، لأن جودة الإنجازات لا تقيّم بعدد الأنشطة، لا سيما أن معدلات التنفيذ ممتازة لكن الواقع على الأرض يزداد سوءاً.

91- وفي معرض الرد، اعتبرت الأمانة التنفيذية أن التصورات التي وضعتها جهات سورية عديدة يمكن الاستفادة منها لدعم جهود الحكومة السورية في مواجهة التحديات في حال وجدت فيها فائدة، وهي غير مُلزمة. أمّا منابر الحوار فتهدف إلى تقريب وجهات النظر والمساهمة في تحقيق السلم الأهلي، علماً أن الجهات التي تشارك فيها يجمعها الحرص على مستقبل وطنها. وأشارت الأمانة التنفيذية إلى أن كل قسم في الإسكوا لديه الخبرة الكافية لصياغة مشاريع متكاملة وطرحها على الجهات المانحة بالصيغة المناسبة. والجهات المانحة لا تتدخل في القرارات الصادرة، بل تعمل على مراجعة الميزانية ومراقبة التنفيذ. ووافقت الأمانة التنفيذية على ضرورة القيام بمراجعة نقدية للإنجازات، واعتماد مقاييس تبيّن نوعية الأنشطة والخدمات وأثرها، داعية الدول الأعضاء إلى الاطلاع على تقييمات البرامج المعروضة على الموقع الرسمي للجنة، وإبداء الرأي حولها ومتابعتها.

باء- التعاون الفني والخدمات الاستشارية الإقليمية
(البند 16 من جدول الأعمال)

92- قدمت الأمانة التنفيذية بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/30/14، عرضاً لأنشطة التعاون الفني التي اضطلعت بها الإسكوا في فترة السنتين 2016-2017، وتشمل الخدمات الاستشارية وبناء القدرات للدول الأعضاء، وهي ممولة من البرنامج العادي للتعاون الفني وحساب الأمم المتحدة للتنمية وموارد من خارج الميزانية. وسلطت الضوء على عدد من التجارب الناجحة في إطار هذا التعاون وما يواجهه من صعوبات.

93- وفي معرض المناقشة، أكد المندوبون على أهمية الطابع العملي لهذا البرنامج في تلبية الاحتياجات الآنية، وعلى ضرورة تعزيز التواصل الثنائي.

94- وفي معرض الرد، أشارت الأمانة التنفيذية إلى أن برنامج التعاون الفني هو برنامج طموح ذو طبيعة بحثية، ويتطلب الوجود على أرض الواقع وهي تحرص على وضع تصوّر متكامل للبرنامج، يسترشد بطبيعة الحاجات الآنية وتداخلها بين القطاعات.

جيم- الوضع المالي للجنة
(البند 17 من جدول الأعمال)

95- قدمت الأمانة التنفيذية بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/30/15، عرضاً عن الوضع المالي للإسكوا خلال فترة السنتين 2016-2017، تضمن معلومات عن مخصصاتها ونفقاتها على البرامج والأنشطة المموّلة من الميزانية العادية ومن موارد من خارج الميزانية. وأكدت الأمانة التنفيذية سعيها إلى تحقيق مزيد من الكفاءة في الميزانية عملاً بطلب الجمعية العامة وثقتها بأن الدول الأعضاء ستزيد مساهماتها من خارج الميزانية.

96- وسأل المندوبون عمّا إذا كانت الميزانية الإجمالية كافية لتنفيذ الإنجازات التي تلتزم بها الإسكوا، وعن سُبل تمويلها من خارج الميزانية العادية ومساهمات الدول الأعضاء. وأبدوا قلقهم، فيما يخص الاعتماد على التمويل الخارجي، من إمكانية عدم التزام الجهات المانحة بتوفير الدعم. وسألوا عمّا إذا كانت الإسكوا تتلقى طلبات مشروطة من الجهات المانحة لتنفيذ بعض المشاريع. ولفتوا إلى أن الميزانية المخصصة للتكنولوجيا، وهي موضوع الدورة الحالية، هي أقل ما رُصد بالمقارنة مع المجالات الأخرى.

97- وفي معرض الرد، أشارت الأمانة التنفيذية إلى أن الإسكوا تعمل بشكل عام على تقليص النفقات ولكنها تحرص على عدم تأثير ذلك على البرامج والمشاريع التي تعمل على تنفيذها، وهي تعوّل على تمويل الجهات المانحة لمشاريع محددة تساهم في دعم الدول الأعضاء، وإلا فتعتمد على قدرتها على الابتكار للبحث عن سُبلٍ بديلة. وأوضحت الأمانة التنفيذية أنها تتلقى بعض الطلبات المشروطة ولكن يبقى لها أن ترفضها إن لم تتوافق مع مصلحة الدول الأعضاء. وفي موضوع حصة التكنولوجيا من الميزانية، أوضحت أن الميزانيات تُحدّد بناءً على حاجات الدول الأعضاء وأولوياتها، لذلك استحوذت قضايا أخرى على الحصة الأكبر.

دال- التعديلات المقترحة على الإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل لفترة السنتين 2018-2019
(البند 18 من جدول الأعمال)

98- عرضت الأمانة التنفيذية بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/30/16، التعديلات المقترحة على الإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل لفترة السنتين 2018-2019. وتأتي هذه التعديلات عملاً بالولايات الجديدة التي أقرّتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والسبعين، ولمواكبة التطورات العالمية والإقليمية. وتتعلق التعديلات المقترحة على الإطار الاستراتيجي بإضافة إنجاز متوقع ومؤشرات إنجاز تركز على تنفيذ خطة عام 2030. أمّا التعديلات المقترحة على برنامج العمل فتتعلق بإعادة صياغة عدد من الأنشطة، لا سيما في مجال قضايا الشباب وتمكينهم والعنف ضد المرأة.

99- وفي معرض النقاش، أكد المندوبون على أهميّة تضمين برامج الإسكوا وأنشطتها في المنطقة العربية قضايا الشباب وتمكينهم، كما أشير في الاجتماعات السابقة للجنة التنفيذية. وأشاروا إلى أهمية تنفيذ برامج الإسكوا بالمرونة الكافية لتلبية طلبات الدول الأعضاء ودمج خطة عام 2030 دمجاً كاملاً في برنامج عملها وزيادة التركيز على الشباب. وأثنوا على جهود الأمانة التنفيذية في مواءمة أنشطتها مع خطة عام 2030 استجابة للاحتياجات والتحديات الإقليمية المستجدة، وأكدوا على أهمية تحسين عملية قياس أثر مخرجات البرنامج وتطوير مؤشرات الأداء بحيث تكون أكثر قابلية للقياس، مع إمكانيّة زيادة مؤشرات أداء متعلقة بمشاركة المجتمع المدني وبقدرة الدول على الإبلاغ. وطلب مندوب مصر تغيير اسم اجتماع فريق الخبراء ضمن البرنامج الفرعي 6 حول

النهوض بالمرأة من "اجتماع استشاري حول عدم المساواة بين الجنسين" إلى "اجتماع استشاري حول المساواة بين الجنسين". واعتمد المندوبون التعديلات المقترحة على الإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل لفترة السنتين 2018-2019، مع الأخذ بملاحظات الدول الأعضاء، وطلبوا إلى الأمانة التنفيذية متابعة تنفيذ برنامج العمل وتضمينه الأنشطة اللازمة لمواجهة أي تحديات قد تنشأ في المنطقة العربية.

100- وفي معرض الرد، أكدت الأمانة التنفيذية على أهمية تحسين عملية قياس أثر مخرجات البرنامج وتطوير مؤشرات الأداء. وأشارت إلى أن برنامج العمل هو في المقام الأول للدول الأعضاء، وأن الإسكوا موجودة لخدمتها. وأكدت على أنها ستأخذ بالتوصيات المقدمة.

هاء- الرؤية الجديدة للإصلاح في الأمم المتحدة
(البند 19 من جدول الأعمال)

101- دعا الأمين العام للأمم المتحدة في البرنامج الإصلاحي الذي أطلقه إلى التركيز على الإنسان وليس على البيروقراطية، وعلى الناحية التنفيذية في تقديم الخدمات وليس على الناحية الإجرائية، وإلى توخي الكفاءة والفعالية. وقدم السيد فابريتسيو هوتشيلد، مساعد الأمين العام للتنسيق الاستراتيجي، لمحة عامة عن الإصلاحات التي تهدف إلى تحسين طريقة تقديم الخدمات في الأمم المتحدة، مع تحديد المهلة الزمنية لكل منها والمراحل التي تتألف منها. وتركز الإصلاحات على ثلاثة مجالات هي عمليات السلام والأمن، والإدارة، ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، في حين تركز المبادرات على ثمانية مجالات هي الوقاية، والمساواة بين الجنسين، والحوكمة الداخلية الرشيدة، ومكافحة الإرهاب، وحقوق الإنسان، وأسلوب عمل جديد يراعي الاعتبارات الإنسانية، وعمليات السلام، والابتكار. ودعا السيد هوتشيلد إلى إجراء حوار بين الكيانات الإقليمية وتحديد الأدوار بوضوح.

102- ورحّب المندوبون بالرؤية الجديدة للإصلاح. واستفهموا عمّا إذا كان عمل المنسقين الإقليميين سيلبي متطلبات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على الوجه الأمثل، وإذا كان الإصلاح سيطال مجلس الأمن. وطلبوا مزيداً من المعلومات عن أثر الإصلاحات على اللجان الإقليمية، وكيف ستحد الإصلاحات من الازدواجية في عمل منظمات الأمم المتحدة.

103- وأجاب السيد هوتشيلد بأن المنسقين الإقليميين سيضطلعون بصياغة إطار المساعدة الإنمائية وفقاً لاحتياجات كل بلد وبما يتماشى مع الخطط الإنمائية الوطنية. ونقل موقف الأمين العام الذي يرى أنّ إصلاح الأمم المتحدة لا يكتمل بدون إصلاح مجلس الأمن، وأنّ للدول الأعضاء الدور الأساسي في ذلك. وفي ما يتعلق باللجان الإقليمية، أشار إلى أنّ الإصلاحات ستهدف إلى تفادي الازدواجية وزيادة الكفاءة.

الفصل السادس
اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثلاثين

104- اعتمدت اللجنة في جلستها العامة الختامية المنعقدة في 28 حزيران/يونيو 2018 توافق بيروت حول التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية، ومشاريع القرارات المعروضة عليها الصادرة عن اجتماعات كبار المسؤولين.

105- وفي الختام، طلبت الدول الأعضاء إلى الأمين التنفيذي توجيه رسالة شكر إلى فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية، العماد ميشال عون، على رعايته الكريمة للدورة الثلاثين باسم البلد المضيف للإسكوا، وحضوره شخصياً.

الفصل السابع
مسائل إجرائية وتنظيمية

ألف- المكان وموعد الانعقاد

106- عقدت الإسكوا دورتها الثلاثين في بيروت، في الفترة من 25 إلى 28 حزيران/يونيو 2018. وناقشت اللجنة، التي عقدت في سبع جلسات عامة، البنود المدرجة على جدول أعمالها، والمتعلقة بمختلف القضايا التي تهمّ الدول الأعضاء.

باء- النظر في طلبات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و/أو في وكالاتها المتخصصة، التي ليست أعضاء في الإسكوا، للاشتراك بصفة مراقب في الدورة الثلاثين للجنة
(البند 4 من جدول الأعمال)

107- تنص المادة 63 من النظام الداخلي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على أنه يجوز للجنة أن تدعو أي دولة عضو في الأمم المتحدة أو في وكالة متخصصة وليست عضواً في اللجنة، إلى الاشتراك في مداولاتها بشأن أي مسألة تعتبرها اللجنة ذات أهمية خاصة لتلك الدولة. ولا يكون للدولة التي دُعيت على هذا النحو حق التصويت، غير أنه يجوز لها تقديم مقترحات تُطرح للتصويت بناءً على طلب أي عضو من أعضاء اللجنة.

108- وعملاً بهذه المادة اطلعت الأمانة التنفيذية للجنة على الطلبات التي تلقتها واتخذت قراراً بشأنها. وشاركت المنظمات والوكالات التابعة للأمم المتحدة، ومنها المكتب التنفيذي للأمين العام، ومكتب اللجان الإقليمية في نيويورك، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للمتطوعين، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والبنك الدولي، ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الشرق الأوسط، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو). وشاركت أيضاً جامعة الدول العربية والمنظمات التابعة لها ومجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما شارك مندوبون عن منظمات غير حكومية وممثلون عن المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

جيم- الافتتاح

109- افتُتحت الدورة على مرحلتين، المرحلة الأولى لكبار المسؤولين صباح يوم الاثنين الموافق 25 حزيران/يونيو 2018، والمرحلة الثانية للوزراء صباح يوم الأربعاء الموافق 27 حزيران/يونيو 2018. وقد استُهلّت الاجتماعات الوزارية بعزفٍ لفرقة الموسيقى التابعة لقوى الأمن الداخلي اللبنانية وباستعراض لأعلام الدول الأعضاء في الإسكوا أدته فرقة من كشافة لبنان.

1- اجتماعات كبار المسؤولين

110- في افتتاح اجتماعات كبار المسؤولين، ألقى مندوب دولة قطر، رئيس الدورة السابقة، السيد طارق الأنصاري، مدير إدارة التعاون الدولي في وزارة الخارجية، كلمةً شكر فيها الجمهورية اللبنانية على استضافتها لأعمال الدورة الثلاثين، وأثنى على جهود الأمانة التنفيذية للإسكوا وعلى مشاركة الدول الأعضاء. وأكد في كلمته على أهمية العمل المشترك للتغلب على التحديات الكبرى التي تواجهها المنطقة، مستذكراً ما حققته دولة قطر في البناء على إعلان الدوحة وإدراجه في الخطط الوطنية لتحقيق التنمية الشاملة. وأكد أيضاً على أهميّة توصيات الدورات الوزارية واجتماعات اللجنة التنفيذية في تفعيل دور المنطقة وتحقيق التنمية لصالح الأجيال المقبلة. وأشاد بما أُنجز في السنتين الأخيرتين من ورشات عمل فنية ومتخصصة في مجالات مختلفة، ركّزت على تنفيذ خطة عام 2030 وأسهمت في إطلاق أول تقرير عربي للفقر المتعدد الأبعاد، وتبني خطة العمل الإقليمية لدعم أجهزة الإحصاء العربية، وأولت اهتماماً خاصاً لقضايا تمويل التنمية. ونوّه بالمشاركة الفاعلة للأمانة التنفيذية وللدول الأعضاء في المنتديات الإقليمية وبالدور المهم للجان الإقليمية في تنفيذ خطة عام 2030.

111- وألقت السيدة خولة مطر، نائبة الأمين التنفيذي لدعم البرامج، كلمة الإسكوا، مرحبةً بالمشاركين في عودة الدورة إلى بيت الأمم المتحدة في بيروت. وأشارت إلى التحديات المستمرة التي يواجهها العالم والمنطقة، علماً أنّ المنطقة العربية هي المنطقة الأخيرة التي تشهد احتلالاً يتزايد في حجم عنفه وممارساته. وأدت النزاعات في المنطقة إلى ظاهرة لجوء ونزوح لم يشهد العالم بحجمها منذ الحرب العالمية الثانية، تزيد من حدة الفقر والتهميش والبطالة، وتطال فئة واسعة من المجتمعات الفتية التي تلجأ إلى التطرف والإرهاب أو إلى البحر بحثاً عن فرص عيش كريم خارج المنطقة. والدورة الوزارية فرصة للقاء والحوار لوضع تصوّر لتنمية لا تهمل ولا تهمش لا منطقة ولا بلداً ولا فئة من المجتمع. وموضوع هذه الدورة "التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية" هو ثمرة نقاشات أكدت أن التكنولوجيا ينبغي أن تكون أداة للتنمية وليست هدفاً بحد ذاته. وتمنّت للمشاركين الانتقال بالاجتماعات إلى مستوى جديد من النقاش الصريح لمعالجة أسباب الأزمات الجذرية وتفادي الانتكاس.

2- الاجتماعات الوزارية

112- ألقى السيد أحمد بن حسن الحمادي، أمين عام وزارة الخارجية في دولة قطر، كلمة افتتاحية للدورة الوزارية، ممثلاً الدولة التي ترأست الدورة التاسعة والعشرين للإسكوا. وأشار في كلمته إلى أن التحديات التي تواجه المنطقة من نزاعات وموجات هجرة ونزوح وتقلبات اقتصادية تعوق تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحتم تسخير المزيد من الجهود والموارد، وإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي. ولفت إلى أن التكنولوجيا تؤدي دوراً هاماً في تحديد القدرة التنافسية وتحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي يمكن الاستفادة منها لبناء اقتصاد المعرفة. ودعا في هذا الإطار إلى تشجيع الابتكار، وتبادل أفضل الممارسات والحلول الإنمائية الناجحة، ووضع آليات الرصد الملائمة لأنشطة التنفيذ. وأوضح أن دولة قطر تحرص على تماشي رؤيتها مع أهداف التنمية المستدامة، وتساهم في تحقيق التنمية الإقليمية والدولية، وتلتزم بمواصلة تعزيز ثقافة الشراكة والابتكار.

113- وألقى السيد توفيق الراجحي، وزير الإصلاحات الكبرى في الجمهورية التونسية، وهي الدولة التي تترأس الدورة الثلاثين، كلمة أوضح فيها أن الثورة التكنولوجية الحالية، إذا ما حَسُنت مواكبتها، ستوفر حلولاً لمواجهة التحديات التي تشهدها المنطقة، ويمكن أن تتيح تحوّل الاقتصادات العربية الاستهلاكية إلى اقتصادات إنتاجية

ذات دور فاعل في سلاسل القيمة العالمية. وأشار إلى أن قدرة البلدان العربية على تحقيق التنمية المستدامة مرتبطة بقدرتها على تطوير التكنولوجيات الواعدة وإدارتها وتكييفها. وتسعى تونس في هذا الإطار إلى إرساء مجتمع المعرفة والاقتصاد الرقمي، الذي يضمن حق كل فرد في الوصول إلى المعلومات والمساهمة في الابتكار. وقد وضعت لذلك خطة استراتيجية لتطوير قطاع تكنولوجيا الاتصال والاقتصاد الرقمي، وقانوناً للنهوض بالمؤسسات الناشئة. وشكر الإسكوا على عملها الرائد في المجالات العديدة المتصلة بالتنمية، داعياً إلى تعزيز التعاون مع الدول الأعضاء وتنويعه وإثرائه. وختم كلمته بالتأكيد على تضامن بلده التام مع الشعب الفلسطيني في وجه الاحتلال الذي يحرمه من حقه في التنمية.

114- وألقى السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، كلمة نوّه فيها بالتعاون بين جامعة الدول العربية والإسكوا في شتى المجالات والأولويات، مشدداً على أهمية الترابط والتكامل في العمل. واستعرض الأنشطة التي تنوي الأمانة العامة للجامعة الاضطلاع بها لدعم تحقيق التنمية المستدامة، مشيراً إلى أن الجامعة بصدد تطوير وإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي تشارك الإسكوا في اجتماعاته بانتظام، وذلك لضمان اتساق الجهود مع المستجدات. وأكد على أن التكنولوجيا من ركائز تحقيق التنمية المستدامة. وفي طرحها موضوع نقاش دليل على الاهتمام الذي توليه الدول العربية لتوطين التكنولوجيا ونقلها وتوظيفها في استحداث فرص عمل للشباب. وأشار إلى أن الجامعة بادرت إلى تقديم مقترح لإنشاء الشبكة العربية للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة. وتطرق إلى أهمية إيجاد طرق جديدة للتمويل المستدام، ولا سيما مع تغيير فلسفة الفكر المالي والمصرفي.

115- ورحب السيد محمد علي الحكيم، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للإسكوا، بعودة الدورة الوزارية إلى العاصمة اللبنانية بيروت، محتضنة نخبة من الوزراء العرب. وأكد على أهمية تسخير التكنولوجيا والابتكار لخدمة التنمية البشرية في المنطقة العربية، والبحث في دمج هذين البعدين في الخطط والسياسات. وأشار إلى أن التكنولوجيا والابتكار يختزنان إمكانات هائلة لترسيخ العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية لفئات المجتمع كافة، وتقديم الحلول الناجعة للكثير من التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه بلدان المنطقة. واعتبر أن الشباب العربي اليوم هو متألق بأفكاره وطموحاته، ومتألم بانتظاره لفرص العمل اللائق. وعلى الحكومات أن تدعم القطاع الخاص في توفير فرص العمل واستثمار طاقات الشباب، نظراً لتضخم القطاع العام وترهله في المنطقة العربية. أمّا المرأة في المنطقة العربية، فتواجه صعوبات بسبب التمييز، مؤكداً أن نهضة المنطقة لن تتحقق إلّا بتمكين المرأة في جميع مجالات التخصص وسوق العمل.

116- ورحّب فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال عون بممثلي الدول الأعضاء في بيروت، يلتقون واضعين خبراتهم من أجل تنمية مستدامة وشاملة للوطن العربي. ونوّه بنشاط الإسكوا اللافت والمميز، فمنذ انطلاق عملها من بيروت قبل أربع وأربعين عاماً، لا توفر جهداً لرفع مستوى الإنسان العربي في مكافحة الجوع والفقر، وتعميم التعليم والرعاية الصحية والمساواة بين الجنسين، والسعي إلى حفظ حقوق الأجيال المقبلة وحصتها في التنمية الاجتماعية والبيئة السليمة والثروات الطبيعية. ولبنان الذي يعيش تحديات مشابهة لتحديات المنطقة مصمم على مواجهة الأزمات المتراكمة. وهو يعوّل كثيراً على التكنولوجيا في برامج التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، ويعمل على رسم خارطة طريق تحشد الإمكانات والطاقات غير المستثمَرة وتستعين بالخبرات الدولية، بغية تحويل الاقتصاد اللبناني من ريعي إلى مُنتج. والدولة اللبنانية تتفهّم معاناة النازحين، لكن هذه المشكلة تفوق قدرتها على تحمّل الأعباء، وهي مصمّمة على إيجاد الحلول الضرورية لها، آملةً من المجتمَعَين العربي

والدولي المساعدة في ذلك، ومساعدة النازحين على العودة إلى ديارهم. وتمنّى الرئيس عون التوفيق للدورة في أعمالها، والاستقرار والسلام والازدهار للمنطقة العربية.

دال- الحضور

117- حضر الدورة ممثلون عن ست عشرة دولة أعضاء في الإسكوا. وحضرت الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الدورة بصفة مراقب. وحضر الدورة أيضاً ممثلون عن البرامج والهيئات والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومراقبون عن منظمات دولية وغير حكومية ومنظمات أخرى، إضافة إلى عدد من الخبراء. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول من هذا التقرير.

هاء- انتخاب أعضاء المكتب

118- عملاً بقرار اللجنة 226 (د-21) المؤرخ 11 أيار/مايو 2001، بشأن انتخاب أعضاء مكاتب دورات اللجنة وهيئاتها الفرعية، وبالمادة 12 من النظام الداخلي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تتولى الدول الأعضاء رئاسة دورات اللجنة بالتناوب وحسب الترتيب الأبجدي باللغة العربية. كما تنص هذه المادة على أن تنتخب اللجنة نائبين للرئيس ومقرراً من بين ممثلي أعضائها. ويستمر أعضاء المكتب في مهامهم إلى أن يتم انتخاب خلفائهم، وتجوز إعادة انتخابهم.

119- وعملاً بأحكام هذه المادة، تولّت الجمهورية التونسية رئاسة الدورة الثلاثين للإسكوا، وفقاً للترتيب الأبجدي باللغة العربية. وانتخبت اللجنة الجمهورية العربية السورية ودولة قطر لمنصبي نائبي الرئيس؛ وجمهورية السودان لمنصب المقرر.

واو- جدول الأعمال

120- أقرّت اللجنة، في جلستها الأولى، جدول الأعمال بالصيغة المعروضة عليها في الوثيقة E/ESCWA/30/L.1. وفي ما يلي جدول الأعمال بصيغته المعتمَدة:

ألف- اجتماعات كبار المسؤولين (25-26 حزيران/يونيو 2018)

1- الافتتاح.

2- انتخاب أعضاء المكتب.

3- إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

4- النظر في طلبات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و/أو في وكالاتها المتخصصة، التي ليست أعضاء في الإسكوا، للاشتراك بصفة مراقب في الدورة الثلاثين للجنة.

تطورات عالمية وإقليمية

5- مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2018-2017.

6- الاتجاهات الكبرى التي يشهدها قطاع النقل وتأثيرها على المنطقة العربية.

7- دعم الشعب الفلسطيني: تداعيات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته.

أعمال اللجنة وهيئاتها الفرعية

8- نتائج المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2018.

9- الربط بين مسارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومسار التنمية المستدامة.

10- مقترح إنشاء المركز العربي لسياسات تغيّر المناخ في الإسكوا.

11- أنشطة مركز الإسكوا للتكنولوجيا خلال الفترة 2017-2016.

12- تنفيذ إعلان الدوحة والقرارات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها التاسعة والعشرين.

13- تقارير اللجنة التنفيذية.

14- تقارير الهيئات الفرعية للجنة:

(أ) تقرير لجنة المرأة عن دورتها الثامنة؛

(ب) تقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها الحادية عشرة؛

(ج) تقرير لجنة النقل واللوجستيات عن دورتها الثامنة عشرة؛

(د) تقرير اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية (تحرير التجارة الخارجية) عن دورتها الحادية عشرة؛

(هـ) تقرير اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية (تمويل التنمية) عن دورتها الثانية عشرة.

قضايا الإدارة

15- أداء البرنامج لفترة السنتين 2016-2017.

16- برنامج التعاون الفني والخدمات الاستشارية الإقليمية.

17- الوضع المالي للجنة.

18- التعديلات المقترحة على الإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل لفترة السنتين 2018-2019.

19- الرؤية الجديدة للإصلاح في الأمم المتحدة.

باء- الاجتماعات الوزارية (27-28 حزيران/يونيو 2018)

20- الافتتاح.

21- التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية: حلقات نقاش.

22- موعد ومكان انعقاد الدورة الحادية والثلاثين للجنة.

23- ما يستجد من أعمال.

24- اعتماد الوثيقة الختامية والقرارات الصادرة عن الدورة.

25- اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثلاثين.

121- وفي الجلسة ذاتها، وافقت اللجنة على تنظيم الأعمال المقترح لدورتها الثلاثين المعروض عليها في الوثيقة E/ESCWA/30/L.2.

زاي- مكان وموعد انعقاد الدورة الحادية والثلاثين للجنة
(البند 22 من جدول الأعمال)

122- تقرَّر عقد الدورة الحادية والثلاثين للجنة في النصف الأول من عام 2020، ووجّه مندوب تونس دعوة لعقد الدورة القادمة في تونس.

حاء- ما يستجد من أعمال
(البند 23 من جدول الأعمال)

123- لم ترد أية مقترحات في إطار هذا البند.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

ألف- الدول الأعضاء في الإسكوا

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد زياد أحمد محمود عبيدات
قائم بأعمال الأمين العام
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

سعادة السيد نبيل مصاروة
سفير المملكة الأردنية الهاشمية لدى الجمهورية اللبنانية

السيد مالك عبد الحفيظ احمد البريزات
رئيس قسم العلاقات العربية والإسلامية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

الإمارات العربية المتحدة

سعادة السيد حمد سعيد الشامسي
سفير الإمارات العربية المتحدة لدى الجمهورية اللبنانية

السيد هيثم الطبش
باحث اقتصادي
سفارة الإمارات العربية المتحدة لدى الجمهورية اللبنانية

الجمهورية التونسية

معالي السيد توفيق الراجحي
وزير الإصلاحات الكبرى

سعادة السيد محمد كريم بودالي
سفير الجمهورية التونسية لدى الجمهورية اللبنانية

السيد سامي بوقشة
مدير التعاون متعدد الأطراف
وزارة الشؤون الخارجية

معالي السيدة إيمان الدريسي
وزيرة مفوضة
سفارة الجمهورية التونسية لدى الجمهورية اللبنانية

الجمهورية العربية السورية

السيد عماد عبدالغني الصابوني
رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي

سعادة السيد علي عبدالكريم علي
سفير الجمهورية العربية السورية لدى الجمهورية اللبنانية

السيد فضل الله سلمان غزر الدين
معاون رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي

السيد نادر الشيخ علي
مدير التعاون مع المنظمات الدولية
هيئة التخطيط والتعاون الدولي

السيد ماهر أحمد سليمان
مدير المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا

جمهورية السودان

السيد أسامة عبد الوهاب محمد ريس
مدير عام مدينة أفريقيا التكنولوجية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

سعادة السيد علي الصادق علي
سفير جمهورية السودان لدى الجمهورية اللبنانية

جمهورية العراق

معالي السيد محمد شياع السوداني
وزير العمل والشؤون الاجتماعية

معالي السيد ماهر حماد جوهان
وكيل وزير التخطيط

معالي السيد علي هادي الموسوي
نائب السفير والوزير المفوض
سفارة جمهورية العراق لدى الجمهورية اللبنانية

جمهورية العراق (تابع)

السيدة نجلاء علي مراد
المديرة العامة التنفيذية لاستراتيجية التخفيف من الفقر
وزارة التخطيط

السيدة عقود حسين سلمان
المديرة العامة لدائرة التنمية البشرية
وزارة التخطيط

سلطنة عُمان

سعادة السيد طلال بن سليمان الرحبي
نائب الأمين العام
المجلس الأعلى للتخطيط

سعادة السيد بدر بن محمد المنذري
سفير سلطنة عُمان لدى الجمهورية اللبنانية

السيد سعيد راشد سعيد القتبي
مدير عام القطاعات الاجتماعية
المجلس الأعلى للتخطيط

السيد عماد بن طالب العجمي
مدير دائرة المنظمات العربية والدولية
المجلس الأعلى للتخطيط

السيد محمد بن سيف الكلباني
مدير دائرة التفتيش والرقابة البيئية
وزارة البيئة والشؤون المناخية

السيدة غالية بنت سعد بن سالم الغطريفي
رئيسة قسم متابعة الاتفاقيات البيئية
وزارة البيئة والشؤون المناخية

السيدة كاملة بنت حمود بن سعيد الرحبي
رئيسة فريق المعلومات والإحصاء، العلاقات الدولية والمعلومات
هيئة تقنية المعلومات

دولة فلسطين

معالي السيد سائد راجي أحمد الكوني
رئيس ديوان رئيس الوزراء
مكتب رئيس الوزراء
سعادة السيد أشرف دبور
سفير دولة فلسطين لدى الجمهورية اللبنانية

السيد محمود عطايا
مدير عام وحدة السياسات والإصلاح
مكتب رئيس الوزراء

السيد أحمد إبراهيم أحمد قبها
رئيس وحدة الشؤون الإدارية
مكتب رئيس الوزراء

دولة قطر

السيد أحمد بن حسن مال الله أحمد الحمادي
الأمين العام
وزارة الخارجية

سعادة السيد علي بن حمد مبارك آل جهويل المري
سفير فوق العادة مفوض
سفارة دولة قطر لدى الجمهورية اللبنانية

سعادة السيد طارق بن علي فرج الأنصاري
سفير
مدير إدارة التعاون الدولي
ديوان عام وزارة الخارجية

السيد سلطان بن مبارك خليفة عيسى الكبيسي
مستشار
سفارة دولة قطر لدى الجمهورية اللبنانية

السيد خالد بن علي عيسى المالكي الجهني
سكرتير أول
وزارة الخارجية

السيد محمد بن يعقوب يوسف محمد المعضادي
سكرتير ثانٍ
وزارة الخارجية

السيد بجاش بن عبدالله حمود حمد القحطاني
سكرتير ثالث
وزارة الخارجية

السيد محمد بن أحمد جاسم أحمد جيدة
ملحق دبلوماسي
وزارة الخارجية

دولة الكويت

السيد خالد عبد الصاحب عبد الأمير مهدي
أمين عام
المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية

سعادة السيد عبدالعال سليمان القناعي
سفير دولة الكويت لدى الجمهورية اللبنانية

السيدة رباب حسين ميرزا
مراقبة تنسيق وتنفيذ التعاون الدولي

السيدة شروق علي الخليل
باحثة أولى علاقات خارجية
وزارة المالية

السيدة دلال بديوي البديوي
باحثة سياسية
المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية

السيدة مريم عبيد المطيري
محاسبة
الأمانة العامة
المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية

الجمهورية اللبنانية

معالي السيد جبران باسيل
وزير الخارجية والمغتربين

سعادة السفيرة كارولين إلياس زياده
مديرية المنظمات الدولية والمؤتمرات
والعلاقات الثقافية
وزارة الخارجية والمغتربين

السيدة عاليه عبّاس
وكيلة وزير الاقتصاد والتجارة

السيدة رينا حلوي
سكرتيرة دبلوماسية
وزارة الخارجية والمغتربين

السيد حسن عباس عباس
عامل إجتماعي
وزارة الشؤون الاجتماعية

السيدة روزانا محمود سليم
عاملة إجتماعية
وزارة الشؤون الاجتماعية

السيد فادي بوعلي
وزارة الشؤون الاجتماعية

جمهورية مصر العربية

سعادة السيد سعيد محمد هندام
سفير
مساعد وزير الخارجية للعلاقات الاقتصادية متعددة الأطراف
الدولية والإقليمية
وزارة الخارجية

سعادة السيد نزيه علي بهاء الدين النجاري
سفير جمهورية مصر العربية لدى الجمهورية اللبنانية

السيدة غادة سليمان
سكرتيرة ثالثة
سفارة جمهورية مصر العربية لدى الجمهورية اللبنانية

المملكة المغربية

معالي السيد لحسن الداودي
الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون
العامة والحكامة

سعادة السيد محمد كرين
سفير المملكة المغربية لدى الجمهورية اللبنانية

السيدة حنان التوزاني
مكلفة بالدراسات لدى رئيس الحكومة
مديرة التعاون الدولي
وزارة الشؤون العامة والحكامة

السيدة مريم الضو
مصلحة المؤسسات المالية في مديرية التعاون المتعدد
الأطراف والشؤون الاقتصادية الدولية
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي

السيد عبد العالي بوطربوش
مكلف بمشاريع الإدارة الإلكترونية
مديرية الاقتصاد الرقمي
وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي

السيدة خديجة بن عيسى
مستشارة
سفارة المملكة المغربية لدى الجمهورية اللبنانية

السيد محمد بن بوشعيب
سفارة المملكة المغربية لدى الجمهورية اللبنانية

المملكة العربية السعودية

سعادة السيد وليد بخاري
القائم بالأعمال
سفارة المملكة العربية السعودية لدى الجمهورية اللبنانية

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

سعادة السيد علي ولد أحمدو
سفير الجمهورية الإسلامية الموريتانية لدى الجمهورية اللبنانية

السيد محمد تقره
مدير الاستراتيجيات والسياسات
وزارة الاقتصاد والمالية

الجمهورية اليمنية

معالي السيد محمد سعيد محسن السعدي
وزير التخطيط والتعاون الدولي

سعادة السيد عبدالله عبدالكريم الدعيس
سفير الجمهورية اليمنية لدى الجمهورية اللبنانية

السيد محمد أحمد علي الحاوري
وكيل وزير التخطيط والتعاون الدولي

السيد سالم عبدالقادر محمد بازرعه
مدير مكتب الوزير
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

باء- الدول الأعضاء في الأمم المتحدة غير الأعضاء في الإسكوا

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

سعادة السيد أحمد بوزيان
سفير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى الجمهورية اللبنانية

جيم- الأمانة العامة للأمم المتحدة

المكتب التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة

السيد فابريتسيو هوتشيلد
مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للتنسيق الاستراتيجي

مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك

السيد عمرو نور
مدير المكتب

مكتب منسّق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان

السيدة بيرنيله دالر كارديل
القائمة بأعمال المنسق الخاص للأمين العام لشؤون لبنان

دال- البرامج والهيئات التابعة للأمم المتحدة

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

السيد غسان خليل
كبير المستشارين
المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا
الجمهورية اللبنانية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيد فيليب لازاريني
المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الانسانية
في لبنان

صندوق الأمم المتحدة للسكان

السيد كارين دادوريان
نائب المدير الإقليمي
جمهورية مصر العربية

السيدة أسما قرداحي
مسؤولة البرامج
الجمهورية اللبنانية

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

السيد سامي ديماسي
المدير والممثل الإقليمي
المكتب الإقليمي لغرب آسيا
مملكة البحرين

السيد عبدالمنعم محمد حسن محمد
مسؤول برامج إقليمي
مملكة البحرين

السيدة عطاف عزمي شحادة
مستشارة للبيئة
مملكة البحرين

السيد شريف داوود
مسؤول إدارة البرامج
مملكة البحرين

مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان- الشرق الأوسط

السيد عبدالسلام سيد أحمد
الممثل الإقليمي للمكتب
الجمهورية اللبنانية

السيد مازن جميل شقوره
نائب الممثل الإقليمي

هاء- المنظمات والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

السيد موريس سعادة
ممثل المنظمة
الجمهورية اللبنانية

البنك الدولي

السيد بول والتون
كبير الخبراء في الإدارة المالية
الحوكمة الممارسة العالمية، العراق، إيران، الأردن، لبنان، سوريا

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

السيد كريستيانو باسيني
الممثل الإقليمي للمنظمة
الجمهورية اللبنانية

المنظمة الدولية للهجرة

السيدة كريستينا ميجو
نائبة المدير الإقليمي
المسؤولة الإقليمية للسياسات والعلاقات
المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا
القاهرة، جمهورية مصر العربية

السيدة تالا الخطيب
مساعدة دعم الطوارئ

واو- المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية والهيئات التابعة لها

جامعة الدول العربية

معالي السيد أحمد أبو الغيط
الأمين العام

سعادة السفير السيد حسام الدين زكي
أمين عام مساعد

سعادة السيد عبد الرحمن الصلح
أمين عام مساعد

معالي السيد محمود مصطفى محمود عفيفي
وزير مفوض

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

السيد عبد الملك بن صالح آل الشيخ
رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية
المملكة العربية السعودية

مجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

السيد عامر محمد الحجري
مدير عام
المكتب التنفيذي

السيد صالح محمد الغضوري
مدير إدارة الشؤون الاجتماعية
المكتب التنفيذي

زاي- المنظمات الحكومية وغير الحكومية

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية (الجمهورية اللبنانية)

السيدة منى زاروبي
رئيسة فريق التشغيل المشترك

الصندوق السعودي للتنمية

السيد عبدالله عبد الرحمن الراشودي
مهندس مدني

السيد عبد الرحمن بن علي النغيمشي
باحث تمويل
إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية

إتحاد الغرف العربية

السيدة مي سميح دمشقية
مديرة البحوث الاقتصادية

السيدة عالية النقري
باحثة اقتصادية

منتدى البحوث الاقتصادية

السيد إبراهيم أحمد البدوى
المدير التنفيذي

مركز دراسات الوحدة العربية

السيدة لونا مفلح أبوسويرح
المديرة العامة

مؤسسة الفكر العربي

السيد هنري العويط
المدير العام

السيد أحمد سليم فرحات
باحث رئيسي

السيدة رفيف محمد نزار رضا
باحثة رئيسية

المنتدى العربي للبيئة والتنمية

السيد نجيب صعب
الأمين العام

مجموعة الاقتصاد والأعمال

السيد رؤوف سعيد أبوزكي
الرئيس التنفيذي

السيد عاصم فؤاد البعيني
محرر رئيسي

السيد إياد يوسف الديراني
صحفي اقتصادي
رئيس قسم المعلوماتية والاتصالات

مجموعة طلال أبوغزاله الدولية

السيد علي أحمد يموت
منسق الامتثال

جمعية لقاء الجمهورية

السيدة إيمان رامز أبو علوان
عضو لجنة الإعلام
ناشطة في المجال البيئي والاجتماعي

بيروت إنستيتيوت

السيدة راغدة درغام
المؤسسة والرئيسة التنفيذية
الولايات المتحدة الأمريكية

جمعية إنسان للبيئة والتنمية

السيدة ماري تريز سيف
الرئيسة

الاتحاد العربي للشباب والبيئة

السيد ممدوح رشوان
الأمين العام

مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

السيد وحيد عبدالمجيد
المدير

حاء- الخبراء

السيد عبدالله كامل ناصرالدين
مساعد عميد كلية إدارة الأعمال وأستاذ مشارك في الاقتصاد
جامعة بيروت العربية

السيد عماد عبد المنعم بشير
مدير كلية الإعلام
الجامعة اللبنانية

السيد عمر عبدالله الديوه جي
مستشار إقليمي سابق
أستاذ مساعد ورئيس برنامج طب النزاعات
الجامعة الأمريكية في بيروت

السيدة كارين نصر دمرجيان
جامعة الروح القدس، الكسليك

السيد محمد أحمد عبد السلام
المدير الأكاديمي
مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة
أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

السيدة مريم عبد العزيز مهنا
مستشارة

طاء- مشاركون في الحلقات النقاشية

معالي الدكتورة عناية عزالدين
وزيرة الدولة لشؤون التنمية الإدارية
الجمهورية اللبنانية

سعادة الدكتور طلال أبوغزاله
مؤسس ورئيس مجموعة طلال أبوغزاله
المملكة الأردنية الهاشمية

معالي الدكتور عدنان أحمد شهاب الدين
مدير عام مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
دولة الكويت

الدكتور معين حمزة
أمين عام المجلس الوطني للبحوث العلمية
الجمهورية اللبنانية

السيد نيش أتشاريا
مستشار الرئيس الأمريكي أوباما السابق للابتكار

السيد محمد جودة
مدير حاضنة "TechSpace" في جامعة النيل المتخصصة في الذكاء الاصطناعي
جمهورية مصر العربية

السيد إيلي نصر
شريك إداري ومؤسس مشارك لشركة "Foo"
الجمهورية اللبنانية

ياء- المحاورون

السيدة جيزيل خوري
إعلامية
الجمهورية اللبنانية

السيد سعيد غريّب
إعلامي
الجمهورية اللبنانية

السيدة سابين عويس
صحفية وإعلامية اقتصادية
الجمهورية اللبنانية

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

العنوان	البند	الرمز
جدول الأعمال	3	E/ESCWA/30/1
تنظيم الأعمال	3	E/ESCWA/30/2
النظر في طلبات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و/أو في وكالاتها المتخصصة، التي ليست أعضاء في الإسكوا، للاشتراك بصفة مراقب في الدورة الثلاثين للجنة	4	E/ESCWA/30/3
مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2017-2018	5	E/ESCWA/EDID/2018/1/Summary
الاتجاهات الكبرى التي يشهدها قطاع النقل وتأثيرها على المنطقة العربية	6	E/ESCWA/30/4
دعم الشعب الفلسطيني: تداعيات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته	7	E/ESCWA/30/5
نتائج المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2018	8	E/ESCWA/30/6
الربط بين مسارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومسار التنمية المستدامة	9	E/ESCWA/30/7
مقترح إنشاء المركز العربي لسياسات تغيّر المناخ في الإسكوا	10	E/ESCWA/30/8
أنشطة مركز الإسكوا للتكنولوجيا خلال الفترة 2016-2017	11	E/ESCWA/30/9
تنفيذ إعلان الدوحة والقرارات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها التاسعة والعشرين	12	E/ESCWA/30/10
تقارير اللجنة التنفيذية	13	E/ESCWA/30/11
تقارير الهيئات الفرعية للجنة	14	E/ESCWA/30/12
أداء البرنامج لفترة السنتين 2016-2017	15	E/ESCWA/30/13
برنامج التعاون الفني والخدمات الاستشارية الإقليمية	16	E/ESCWA/30/14
الوضع المالي للجنة	17	E/ESCWA/30/15

العنوان	البند	الرمز
التعديلات المقترحة على الإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل لفترة السنتين 2019-2018	18	E/ESCWA/30/16/Rev.1
التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة: استحداث فرص العمل اللائق وتمكين الشباب في البلدان العربية	21	E/ESCWA/30/17
التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية: حلقات نقاش	21	E/ESCWA/30/17/CRP.1
معلومات للمشاركين		E/ESCWA/30/INF.1
قائمة الوثائق		E/ESCWA/30/INF.2